وزارة التعليـــــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـــديق بن يحي- جيـــــجل-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل 2010-2020

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- شليغوم صورية
- بوسنطوح فتيحة

إشراف الأستاذة:

- العايب سهام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
صورايا بوريداح	جيجل	رئيسا
العايب سهام	جيجل	مشرفا ومقررا
عريس عمار	جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

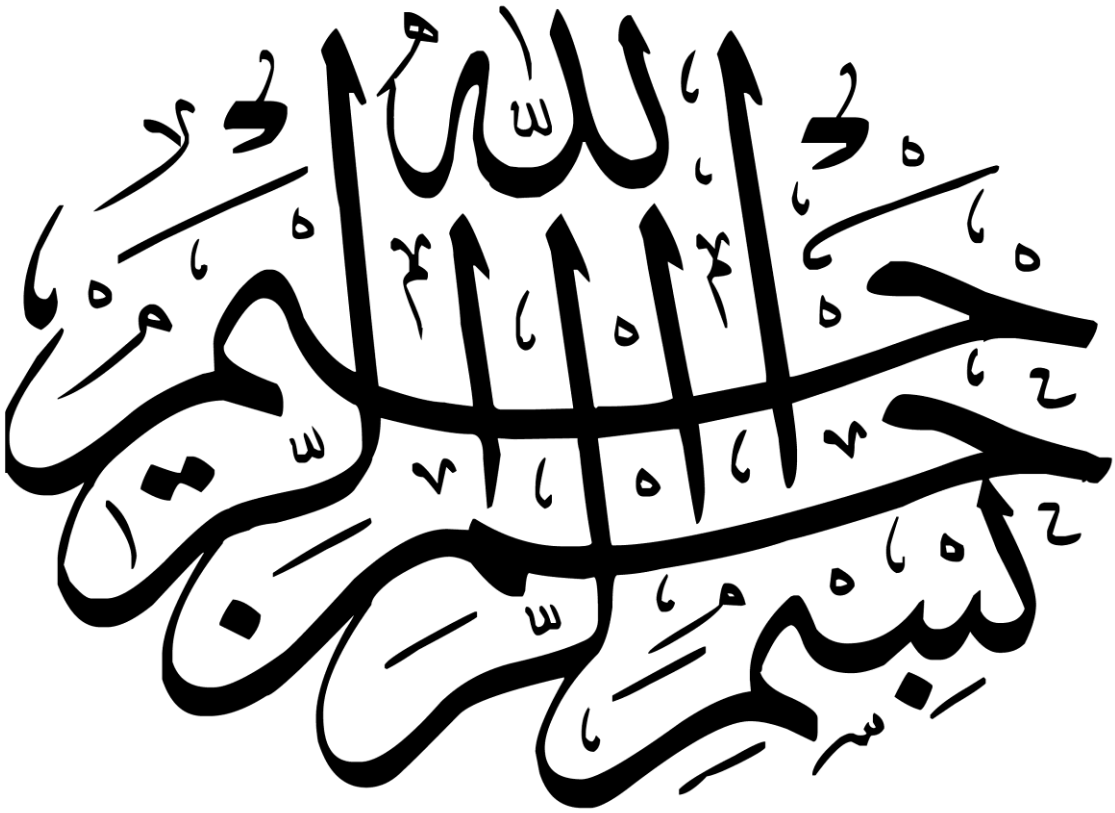

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

وستردّون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم

تعملون﴾

سورة التوبة الآية : 104

إهداء

الحمد لله الذي قدرنا على إتمام هذا العمل

إلى اللذان جاء في قوله تعالى:

﴿وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

نهدي هذا النجاح إلى:

والدينا: إلى من علمنا العطاء دون انتظار "أبي"

إلى نبع الحنان التي دعت بنجاحي "أمي"

نهدي هذا النجاح إلى كل:

أفراد عائلاتنا الذين ساندونا ودعمونا

ولكل من نسيه لساننا وتذكّره قلبنا.

صورية فتيحة

شكر وتقدير

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل المتواضع

نافعا لنا ولجميع الطلبة

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "العايب سهام"

التي رافقتنا في إنجاز هذه الدراسة على كل إرشاداتها وتوجيهاتها القيّمة

فجزاك الله كل خير

إلى كل أساتذتنا الذين أشرفوا علينا أثناء مشوارنا الدراسي في الجامعة

الذين لم يبخلوا علينا بأي معلومة

ونشكر كل شخص شارك في هذه الدراسة

من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

مقدمة	أ–و
الفصل الأول: مدخل إلى التنمية المحلية	
تمهيد	**8**
المبحث الأول: عموميات حول التنمية المحلية	**9**
المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية	**9**
المطلب الثاني: مقومات وأهداف التنمية المحلية	**14**
المطلب الثالث: محالات التنمية المحلية	**16**
المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية	**18**
المطلب الأول: وسائل وآليات التنمية المحلية	**18**
المطلب الثاني: خطوات التنمية المحلية واستراتيجياتها	**23**
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية	**24**
المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية	**27**
المطلب الأول: النظرية أقطاب النمو والتغير الحضري	**27**
المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن والغير متوازن	**28**
المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجلد	**29**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: أساسيات حول التمويل الأصغر	
تمهيد	**33**

المبحث الأول: ماهية التمويل الأصغر	**34**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل الأصفر	**34**
المطلب الثاني: أهمية التمويل الأصغر وأثره	**36**
المطلب الثالث: مبادئ التمويل الأصغر	**38**
المبحث الثاني: سوف التمويل الصغر	**39**
المطلب الأول: مؤسسات التمويل الأصغر	**39**
المطلب الثاني: النماذج والمناهج المتبعة في التمويل الأصغر	**46**
المطلب الثالث: عملاء التمويل الأصغر ومشروعاته	**49**
المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر	**51**
المطلب الأول: تحديات التمويل الأصغر	**51**
المطلب الثاني: معوقات التمويل الأصغر	**52**
المطلب الثالث: بعض التجارب الناجحة في مجال التمويل الأصغر	**54**
خلاصة الفصل	**59**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للتمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل 2010- 2020م	
تمهيد	**61**
المبحث الأول: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية ENGM	**62**
المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر	**62**
المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من طرف القرض المصغر وأهم الأنشطة التي يمولها	**67**
المطلب الثالث: دور التمويل المصغر للوكالة في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل 2010- 2020م	**70**
المبحث الثاني: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية ANADE	**78**

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع جيجل	**78**
المطلب الثاني: خطوات منح القروض من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والهيكل التنظيمي ومسار إنشاء المؤسسة	**79**
المطلب الثالث: دور التمويل المصغر لوكالة في تحقيق التنمية المحلية بولاية جيجل 2010- 2020م	**83**
خلاصة الفصل	**91**
الخاتمة العامة	**93**
قائمة المراجع	**95**

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نمو التمويل الأصغر في مصر	
2	نمو التمويل الأصغر في الأردن	
3	نمو التمويل الأصغر في اليمن	
4	الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
5	الإخضاع الضريبي	
6	التوزيع السن للأنشطة التي مولتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
7	توزيع المشاريع حسب الجنس للفترة (2010- 2020م)	
8	توزيع المشاريع حسب الفئة العمرية للفترة (2010- 2020)	
9	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط للفترة (2010- 2020)	
10	تمويل المشاريع خلال الفترة 2010- 2020)	
11	مساهمة المشاريع في خلق مناصب الشغل المنشأة للفترة (2010- 2020)	
12	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط 2010-2020	
13	توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل 2010-2020	
14	توزيع المشاريع حسب الجنس2010-2020	
15	توزيع المشاريع حسب المستوى التعليمي 2010-2020	
16	توزيع المشاريع حسب المناصب المالية المنشأة في كل قطاع	

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
02	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	
03	توزيع المشاريع حسب الجنس للفترة (2010- 2020م)	
04	توزيع المشاريع حسب الفئة العمرية للفترة (2010- 2020)	
05	توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط للفترة (2010- 2020)	
06	تمويل المشاريع خلال الفترة 2010- 2020)	
07	مساهمة المشاريع في خلق مناصب الشغل المنشأة للفترة (2010- 2020)	
08	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط 2010-2020	
09	توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل 2010-2020	
10	توزيع المشاريع حسب الجنس2010-2020	
11	توزيع المشاريع حسب المستوى التعليمي 2010-2020	
12	توزيع المشاريع حسب المناصب المالية المنشأة في كل قطاع	

مقدمة

تعتبر التنمية المحلية بمثابة التحدي الأكبر الذي يواجه العديد من الدول وخاصة الدول النامية، ولتحقيق هذه التنمية وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمان من جهة، ولاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، في إطار ما يسمى بالتمويل الأصغر باعتباره آلية موجهة لتمويل المشاريع، وأداة من أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل.

وتعود أهمية تمويل المشروعات الصغيرة إلى أنها ربما تكون الوسيلة الوحدة التي تتطلب الوصول إلى الفقراء في مناطقهم والتعرف إلى احتياجاتهم وتنظيمهم وتوعيتهم وتوفير التمويل اللازم لهم لإنشاء مشروعاتهم التي تساعد على كسب العيش.

لكن ورغم الانتشار الواسع والنمو الكبير الذي شهده التمويل الأصغر إلا أن البلدان التي غالبتها مسلمة تبقى تعاني من الإقصاء المالي لشريحة كبيرة من الفقراء بسبب عدم توافقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أصبح التمويل الصغر من الموضوعات المهمة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية، لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف إلى مكافحة العمر.

أولا: الإشكالية الرئيسية

انطلاقا مما سبق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:

ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل 2010- 2020م؟.

وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1-ماذا يقصد بالتنمية المحلية؟.

2-ما المقصود بالتمويل الصغر؟.

3-كيف يساهم التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية؟.

ثانيا: الفرضيات

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

- تساهم مؤسسات التمويل الأصغر في دعم التنمية على المستوى المحلي.
- نسبة تأثير مشاريع التمويل الأصغر على مؤشرات التنمية المحلية ضعيفة .

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على التمويل الأصغر الذي لقي اهتماما كبيرا من قبل المختصين والباحثين وحضي بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ودعم الأفراد ذوي الدخول المحدودة من خلال الخدمات التي يقدمها، والتي بدورها تعمل على توفير فرص لعمل للفقراء وتزيد من دخولهم وقدرتهم على التحكم في الموارد المالية، ومنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية.

رابعا: أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة سعى إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

-التعرف على التنمية المحلية.

-إبراز أهم مبادئ التنمية المحلية واهم نظرياتهم.

-للتعرف على التمويل الأصغر.

-تقييم الفرص والتحديات التي واجهت التمويل الأصغر.

-إبراز الدور التنموي للتمويل الصغر في تحقيق التنمية المحلية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع: يرجع سبب اختيارنا للموضوع إلى:

-أسباب شخصية:

-اهتمامات شخصية والميول إلى معالجة الموضوع والتوسع فيه.

-زيادة التعرف على هذا الجانب من الدراسة والتعمق فيه واكتساب المعرفة والمهارة في هذا المجال.

-أسباب موضوعية:

-موضوع البحث جديد ولم يتم البحث فيه من قبل الإضافة دراسات جديدة للمعرفة العلمية والحاجة إلى دراسة هذه القضية إلقاء الضوء على أهمية التمويل الصغر في تحقيق التنمية المحلية لها من أهمية كبيرة في المجتمع.

- تماشي موضوع الدراسة مع التخصص المدروس اقتصاد نقدي وبنكي.

سادسا: منهج الدراسة

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة بشكل علمي أو موضوعي، ولأجل دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة ثم استخراج مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي من خلال عرض لأساسيات التنمية المحلية والتمويل الأصغر بمجموعة ومبادئ، التي يقوم عليها ومعرفة التحديات والمعوقات وصولا إلى التمويل الأصغر بمفهومه ومبادئه التي يقوم عليها ومعرفة التحديات التي يواجهها التمويل الصغر وكذلك دوره في تحقيق التنمية المحلية، والمنهج التحليلي في تحليل التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل.

سابعا: حدود الدراسة

الحدود الزمانية:

تركزت الدراسة على السنوات الأخيرة أي الفترة (2010- 2020) والهدف من ذلك هو جعل الدراسة أكثر حداثة.

الحدود المكانية:

دراسة تجربة ولاية جيجل في التمويل الأصغر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بها.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

خلال القيام بدراسة هذا الموضوع كانت هناك عدة مشاكل لعل أهمها:

-المدة الزمنية التي تتميز بالقصر نوعا ما، الأمر الذي كان عائقا لنا في جمع عدة معلومات من مصادر مختلفة.

قلة الدراسات التي اهتمت بالتمويل الأصغر.

-قلة الإحصائيات المتاحة حول التمويل الصغر في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل.

تاسعا: الدراسات السابقة.

1-دراسة سهام علي الصديق، هي عبارة عن بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المصرفية لعام 2009، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، تناولت الدراسة موضوع التمويل الصغر في إطار مفهوم وتعريف التمويل الأصغر حيث أشارت إليه المؤسسات التمويلية المختلفة، إضافة للقطاعات المساهمة والشرائع المستهدفة بمنح التمويل الأصغر كآلية لتحقيق ناجحة في مكافحة الفقر وتخفيض أعداد الفقراء وتحقيق الأهداف الإنمائية، ركزت الدراسة على أهمية تنظيم قطاع التمويل الأصغر ووجود هياكل تنظيمية لمؤسسات التمويل الأصغر وعلى ضرورة الاهتداء بأفضل الممارسات العلمية في هذا الشأن اختتمت الدراسة باستعراض تجربة السودان في منح التمويل الأصغر من خلال إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في عالم 2007م لجهة رقابية تتولى تنفيذ إستراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الصرخة الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التمويل الأصغر.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها بعض وجود التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر في السودان متمثلة في ضعف الوعي المصرفي للعملاء ونمطية المشروعات المقدمة وارتفاع التكلفة الإدارية وطول إجراءات منح التمويل الأصغر وتوصي الدراسة بأهمية المتابعة والرقابة من قبل البنك المركزي للتأكد من مدى التزام البنوك بتطبيق الضوابط الخاصة بمنح التمويل الأصغر.

2-علي يوسفات، فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر، دراسة حالة اليمن والسودان، المجلد 11، العدد 02 جانفي 2012 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، والتي عالجت الإشكالية التالية: ما فعالية التمويل الإسلامي الصغر في القضاء على الفقر؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

-يساهم التمويل الإسلامي الأصغر بشكل كبير في تمويل الفقراء من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون التكامل ما بين البنك والفقراء والأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر.

-لقد ساهمت السودان بتخصيص جزء من محفظة التمويل لدى بنوكها لتمويل صغار المنتجين، الحرفين والمهنيين، وقد عرف هذا التمويل تطورا كبيرا، وقد أثبتت فعاليته من خلال غلق المزيد من المؤسسات المصغرة التي بواسطتها يمكن تخفيض معدلات البطالة وبالتالي تخفيض عدد الفقراء.

-نظرا الارتفاع تكاليف التمويل الأصغر التقليدي وارتكازه على الفائدة التي تعتبر ربا في الدين الإسلامي، لجأت بعض الدول إلى اعتماد التمويل الأصغر الإسلامي من خلال إتباع عدة أساليب تمويلية.

3-ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة مقارنة) رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحت عباس، سطيف1، الجزائر، 2007، والتي عالجت الإشكالية التالية: ما هو دورا التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستخدمة؟ والتي توصلت إلى النتائج التالية:

-التمويل الأصغر يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال المؤسسات الصغيرة والمصغرة التي يستحدثها وهذه الأخيرة تساهم في رفع معدلات النمو.

-التمويل الصغر الإسلامي يضمن العمل في مشروعات حقيقية تزيد في إنتاجية الاقتصاد المشاركة فيها أو القيام بتمويلها بهدف إقامة مشروعات إنمائية يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

عاشرا: هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين متعلقين بالجانب النظري وفصل متعلق بالجانب التطبيقي، فالفصل الأول كان حول مدخل إلى التنمية المحلية، تم تناول فيه عموميات حول التنمية المحلية وصولا إلى مفهوم وأهمية، مقومات، أهداف ومجالات التنمية المحلية وقواعدها وأهم نظرياتها، أما في الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى أساسيات حول التمويل الأصغر من

خلال إعطاء لمحة عامة حول التمويل الأصغر ونشأة هذا المصطلح وكذا أهم مبادئه، بالإضافة إلى سوق التمويل الأصغر وكذلك التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر.

بينما في الجانب التطبيقي تم دراسة ولاية جيجل في التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2010- 2020م ومن حلال تقديم شامل لمختلف التطورات التي شهدها هذا المجال، إضافة غلى عرض دور القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية جيجل، التمويل الأصغر لتحقيق التنمية المحلية.

الفصل الأول

مدخل إلى التنمية المحلية

تمهيد

إن التنمية المحلية تعتبر إحدى الأهداف التي تسعى الجماعات الإقليمية لتحقيقه، كما أنها تحظى بالاهتمام من قبل العديد من الدول، حيث أنها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، والتي تتمثل في تنفيذ السياسات العامة للدولة ومختلف البرامج والأنشطة على مستوى الوحدات المحلية، مما مكن المجتمعات المحلية من النهوض وتحسين المستوى المعيشي، ورفع الدخل لبعض المواطنين المحليين.

وفي هذا الفصل تم التطرق إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية المحلية

المبحث الثاني: مجالات ووسائل تحقيق التنمية المحلية

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

تمهيد:

لقد تطور مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وسوف نتعرف على مفهوم التنمية المحلية ومعرفة أهم مقوماتها وأهدافها ونظرياتها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنمية المحلية

أولا: نشأة التنمية المحلية:

لقد بدأ التعرف على التنمية المحلية منذ بداية القرن الماضي، حيث يرى الكثير لمفهوم التنمية أن أصولها الأولى ترجع إلى العقد الثاني من القرن العشرين وما بعده وذلك في إطار السياسات والبرامج والجهود التي تثبتها الحكومات الهيئات التطوعية، سواء في و. م .أ أو المستعمرات البريطانية، وفي الدول التي حصلت على استقلالها في وقت مبكر، والتي استهدفت جميعا تحريك الأوضاع الراكدة في المجتمعات المحلية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بها ...[1].

غير أن الاستخدام الأول لمفهوم تنمية المجتمع المحلي كما تذكر بعض الكتابات يعود إلى سنة 1944م، حيث أكدت لجنة سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا على ضرورة التنمية المحلية على اعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، من جهة أخرى أوصى بها مؤتمر كامبردج عام 1948 م بضرورة تنمية المجتمع المحلي وتحسين أحواله وظروفه المعيشية ...[2]

غير أن الانتشار الكبير لبرامج التنمية لم تتهيأ ظروفه في الحقيقة إلا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تحررت الدول التي كانت خاضعة للاستعمار وتحصلت على استقلالها حوالي منتصف

---

[1] ياسين بوضامور، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية:** دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى، (رسالة ماجستير لجامعة جيجل) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص 103

[2] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، (رسالة ماجستير) جامعة قاصدي مرباح**، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2011 ص 47

الخمسينيات، من هنا بدأت العديد من الدول النامية بتبني فكرة التنمية المحلية كسياسة قومية وبرنامج قوي لإصلاح الأوضاع المتردية في تلك الدول...[1].

وكنتيجة لهذا الوضع برز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي عام 1975 م عندما ذكر أن التنمية عملية متكاملة وإستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الإقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، إنشاء صناعات ريفية، توفير فرص عمل جديدة، تحسين الخدمات الصحية والتعليمية للسكان ...[2].

إضافة إلى ذلك أدت التقلبات الجيوسياسية في عقد الثمانينيات إلى مراجعة نموذج التنمية، حيث ركز الباحثون على ضرورة تجاوز المعرفة التنموية ومعالجة التنمية من زاوية ديناميكية مع التعمق في خصائص الظاهرة انطلاقا من حالة كل مجتمع من مجتمعات العالم الثالث على حدى ..[3].

من جهة أخرى اقترحت مجموعة من الخبراء على مستوى الأمم أن يكون الهدف من التنمية ليس زيادة الإنتاج فحسب، بل يجب أن يعني أيضا التوزيع العادل لعائدات التنمية على سكان المجتمع، كما ذهبوا إلى ضرورة مراعاة المشاكل والاحتياجات الريفية للسكان وإلا فقدت التنمية المحلية أهميتها، وقد اهتمت الأمم المتحدة بالعلاقة بين التنمية المحلية والتخطيط المركزي على اعتبار أن هذا الأخير لا يتوافق مع مبدأ تقرير المصير الذي تعتمد عليه التنمية المحلية، فقد لا تتفق احتياجات السكان المحليين مع المتطلبات القومية، ولذلك حاول تقريرها سنة1967 م والتأكد بأن التنمية الحقيقية تتطلب ضرورة تجنب فرص الخطط من أعلى واستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل التي تقرره السلطات العليا.

إن هذا الاهتمام بالتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة أعطى لها انتشارا واسعا من مختلف الأرجاء، كما جعل استرتيجيات هذه التنمية تتحسن وتتطور من خلال المتابعة المستمرة للخبراء والباحثين المختصين في مجلات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية .

---

[1] رفيق مرسي، **الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق**، (رسالة ماجيستير) جامعة الولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 13

[2] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 49

[3] رفيق مرسي، مرجع سابق، ص 14

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية:

تعريف التنمية:

أ . التنمية لغة: يقال نمى المال وغيره ينمي نميا ونموا ونماء، أي زاد وكثُر، فالنّماء الزيادة، وأُنْميَتْ بالهمزة: أنماه الله إنماء، ويقال كذلك نماء الله، فيعدّى بغير همزة، ويقال: ونمّاه، فيعدَّى بالتضعيف، وفي اللغة أيضا: نمى وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا...[1]

ب . التنمية اصطلاحا: لقد تعددت التعاريف المقدمة حول التنمية، ويعود ذلك للاختلافات الفكرية والتوجيهات الإيديولوجية للمفكرين ومن أبرزها ما يلي:

" التنمية عبارة عن التحول الضروري الكافي، الشامل، المتوازن، الفعال، والمستدام في جميع الأنظمة المجتمعية، السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، النفسية، اللغوية، الإدارية، العسكرية، التقنية، توطين التقنية والبحث العلمي، من حالة التراجع والركـود إلى حالـة أفضل لتحسين حالـة الإنسان "...[2]

ويعرفها ماركس (MARX) : " التنمية في عملية طورية تتضمن تحولات شاملة للبناءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية فضلا على أساليب الحياة والقيم الثقافية "...[3] .

ويعرفها عبد الباسط محمد حسن " عل أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعيا، واقتصاديا، وتعتمد على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه "

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 بأن التنمية " العملية التي تستهدف الربط بين الجهود والأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل الجهود في حياة الأمم والشعوب وتمكينها من المساهمة في التقدم الوطني ...[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية هي عملية ديناميكية دائمة ومستمرة، تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة

---

[1] مصطفى الجمل هشام، **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**، دراسة مقارنة، مصر، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 17

[2] رشيد زرواتي، **التنمية بين الميادين، (النظريات والنماذج)**، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2017، ص 47

[3] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص 25

[4] رشيد زرواتي، مرجع سابق، ص 46

للمجتمع، وذلك لرفع مستوى الرفاهية لأغلبية أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى

2 . تعريف التنمية المحلية:

عرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها " تلك العمليات التي يمكن توحيد الجهود للسكان والحكومة لتحسين الأحول الإقتصادية والاجتماعية، الثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها في الاندماج في الحياة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن "...[1]

عرفها محي الدين صابر: " بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي، والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وفي هذا الأسلوب يقوم على إعداد تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي عن البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة والتفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا وإداريا ."...[2] .

كما عرفت على أنها: " عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية للاستفادة من الدعم المادي والمعنوي والحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة للمواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة ."...[3].

---

[1] فؤاد بن غضبان ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص 31

[2] موسى رحماني، وسيلة السبتي، **واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية**، (مداخلة للملتقى الدولي لتسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الإقتصادية) جامعة باتنة، ديسمبر، 2004

[3] سعد الدين عبد الجابر، عمر شحاتة، **التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية المحلية غي الفكر الإقتصادي**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 3 ، ص 123

ثالثا: خصائص التنمية المحلية:

تتسم عملية التنمية المحلية بالخصائص التالية:

1. هادفة: ويعني أنها تنطلق من هدف أو مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها، وتتوقف أهداف عملية التنمية المحلية على المداخلات والإمكانيات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تجديد أهداف تفوق هذه المداخلات وإلا فإن تلك الأهداف لا تتحقق...[1].

2. علمية: التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة الدقة، ودراسات وبحوث متقنة يتحدد على ضوئها مدخلات وعمليات التنمية، ومن تم المخرجات المتوقع بلوغها .

3. نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضا، بل بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات متخصصة، فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاثة محاور: المدخلات، العمليات، المخرجات ...[2].

4. إيجابية: ينبغي أن تكون إيجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ، ينتقل به من طور أقل إلى طور أرقى أو من جيد إلى أجود، وليست من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية .

5. مستمرة: ومن أهم خصائص عمليات التنمية، فمدخلات التنمية متغيرة ومن تم فإن ذلك يستلزم استمرار مراحل تلك التنمية لمواكبة تلك التغيرات، كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغير أهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ورغبة الإنسان في بلوغ الأفضل دوما ...[3].

6. الشمول والتكامل

7. مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع مطالب وحاجات الإنسان الأساسية

8. مبدأ تحديد الإحتياجات .

9. التوازن والتنسيق .

10. المبدأ الديمقراطي.

---

(1) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان ، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 73.

(2) حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، المرجع السابق، ص 74.

(3) المرجع السابق، ص، 74.

المطلب الثاني: مقومات وأهداف التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج تهدف إلى التنمية من جميع الجوانب، سواء الإقتصادية والاجتماعية أو الثقافية للمواطن، فهي تقوم على مجموعة من المقومات، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف .

أولا: مقومات التنمية المحلية: وتتمثل في مايلي:

أ- المقومات المالية: تعتبر الوسائل الملية أساسا في التنمية المحلية، إذ أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها، والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين يقتضي أن يكون هناك موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة، حيث كلما زادت الموارد المالية التي تخص الجماعات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات من ممارسة اختصاصاتها على أكمل وجه .

وتجدر الإشارة أنه في ما يخص الموارد المالية المحلية، فهناك ما يسمى بالموارد المالية المحلية الأصلية، والمضافة على الضرائب والرسوم الوطنية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، إضافة إلى الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية التي تختلف من بلد إلى آخر[1].

أما الثانية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانيتها، إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات...[2].

ب- المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر العملية الإنتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية، التي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة استخداما أفضل، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، ويضع الحلول اللازمة في الوقت المناسب ...[3].

---

[1] سي فضيل الحاج وآخرون، **إشكالية التنمية المحلية والمعوقات**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، الجزائر، 2017، ص 166

[2] حياة بن سماعين، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية، نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، (مداخلة للملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات) دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21-22 نوفمبر 2006، ص 43

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر، دار الجامعة للنشر والتوزيع، 2016، ص 95.

ويمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: الأولى في أن العنصر البشري غاية أو هدف للتنمية، والثانية: أن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية ...[1].

جـ- المقومات التنظيمية: تشمل المقومات التنظيمية للتنمية المحلية في وجود نظام الإدارة المحلية، وتكون مهمته إدارة المرافق المحلية، وتنظيم الشؤون المحلية، حيث أن الحديث عن التنمية المحلية والمشاركة الشعبية يقتضي بتوفير نظام اللامركزي كأولوية لتفعيل الإدارة المحلية

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

للتنمية المحلية أهداف عديدة ومتنوعة تدور في مجملها حول تحسين الظروف المعيشية، وتحقيق الرقي لأفراد المجتمع المحلي، وتتضح أبرز الأهداف من خلال ما يلي:

- تشجيع المشاركة الشعبية والمبادرات الفردية والجماعية من مختلف المناطق في المجالات التنموية بكافة أبعادها ومستوياتها المحلية والقومية ...[2].

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: فإشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرارها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية من علاج وأمن ومسكن وملبس ومأكل وتعليم وعمل، إذ تسعى التنمية في هذه الحلة لتوفيرها، والتخفيض من حدتها...[3].

- استثمار الإمكانيات البشرية المادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجلات التنموية الشاملة .

- تعزيز التعاون بين المحليات من جهة وبينهما وبين الجهات المركزية من جهة ثانية.

---

[1] يمينة طالبي، **الدور التنموي للجماعات المحلية**، دراسة حالة ولاية البيض، (مذكرة ماستر) جامعة الطاهر مولاي سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 43.

[2] نائل عبد الحافظ العواملة، **إدارة التنمية (الأسس – النظريات – التطبيقات العملية)**، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 155 .

[3] نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق ذكره، ص 155

– زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل المحلي هو جد مهم لأية تنمية ويعد عصب التنمية، ومحركها الاساسي، تلك المداخيل التي على أساسها يتم برمجة المشاريع وإقامة خطط التنمية ...[1].

– حشد وتثمين الموارد البشرية والأملاك المحلية وترشيد إستعمالها...[2].

التحقق من الفوارق التنموية بين الأقليم والولايات داخل الإقليم الواحد.

– إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية.

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة نذكر منها ما يلي:

أ- **التنمية الإقتصادية:** على الرغم من تعدد التعاريف حول هذا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك، هو أن التنمية الإقتصادية هي: " مجموعة الإجراءات والتدابير الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما أنها تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه " ...[3].

ب- التنمية الاجتماعية: إن الإنسان هو محور التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وتجسيد التنمية الاجتماعية يمر من خلال توفير معظم وسائلها لرفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات المحلية للمواطن ن وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها: " مجموعة من الإجراءات وسياسات تدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، من خلال فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع "...[4].

---

[1] مختار رابحي، **الدولة ومسؤولية التنمية المحلية**، إطلع عليه في الموقع: بتاريخ 2008/02/12، على الساعة 21:05 http:// elhiwerdz.com /contribtions/73764html

[2] فضيلة خلفون، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 10، الجزائر، 2017، ص 444

[3] صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 91

[4] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية**، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2000، ص 29

جـ- التنمية السياسية: تتمثل في قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب علمي واقعي .

فالتنمية السياسية تؤدي إلى تعزيز الابتكار والانتماء والإنجاز مما يحقق الاستقرار داخل الدولة .

ومما سبق ينظر إلى التنمية السياسية على أنها:

- تمثل حالة الوعي السياسي، أي انتشار الثقافة السياسية لدى الأفراد ومتابعتهم لكل المستجدات السياسية
- تمثل حالة تحديد ومعرفة النظام السياسي، وذلك من خلال تحديد القاعدة الأساسية التي يتم بموجبها سير وتطور العمل السياسي، وتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي.

د- التنمية الإدارية: وتعرف على أنها: " مطلب يسعى الإنسان إلى تحقيقه بهدف تنمية الإدارة وتقدمها، والعمل عل تحقيق الإصلاحات في الهياكل والأبنية التنظيمية، وذلك لجعل تلك الأجهزة قادرة على أداء وظائفها وفقا للخطط المرسومة، والقيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل، والذي يضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرح العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية ."..[1].

كما أنها تهدف إلى إزالة مظاهر الخلل، بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها في كافة النواحي والتي من خلالها يمكن للمسيرين المحليين تجسيد التنمية المحلية من خلال تنظيم إداري محكم وفعال...[2].

---

[1] موسى اللوزي، مرجع سابق ذكره، ص 23

[2] سليمة لدغش، **دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية**، أطلع عليه في الموقع: تاريخ التصفح 2018/02/15 على الساعة 17:50 ص 89.

المبحث الثاني: قواعد التنمية المحلية

يتطلب إنجاز برنامج تنموي محلي مجموعة من الوسائل والآليات الواجب توفرها لتحقيق مشروع محلي من أجل خلق التنمية المحلية .

المطلب الأول: وسائل وآليات التنمية المحلية

أولا: وسائل التنمية المحلية

أ- **الوسائل الاقتصادية:** تتمثل الوسائل الإقتصادية للتنمية المحلية في جانبين هما التخطيط والمؤسسات العمومية

1. التخطيط: أحتل التخطيط أهمية بارزة في كافة الدراسات منذ عصر تايلور، وقد قدمت له عدة تعاريف أهمها:

- تعريف تايلور: " عملية تتنبأ بما يكون عليه المستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته ."

ويهدف التخطيط على المستوى المحلي إلى حصر شامل لجميع الخدمات الواجب توفيرها لسد إحتياجات الناس، بالإضافة إلى إعداد الفنيين اللازمين لإدارة مختلف الإنشاءات والرفع من مستوى الخدمات الحالية حتى تصل إلى أقصى كفاءة وبأقل النفقات ...[1].

1-1 . دور التخطيط في الجزائر: يعتبر دور التخطيط من أبر الآليات التي تقوم الجماعات المحلية لبلوغ أهدافها التنموية ...[2]، ويعتبر عنصر أساسيا في تنظيم الاقتصاد الوطني، وهذا ما تم تأكيده دستوريا.

1-2 – أنواع المخططات المحلية: وهنا يمكن التمييز بين المخططات التي تعدها البلدية وأخرى خاصة بالولاية .

---

[1] الدكتور جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمانة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014، ص 66

[2] عبد الناصر بوعروري، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، بلدية تيكستار، برج بوعريريج (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015، ص 47.

أ- **المخططات البلدية:** يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية المحلية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية، ويقصد بالمخططات البلدية للتنمية مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي ...[1].

وتتمثل مخططات التنمية في ثلاثة أنواع: المخطط البلدي للتنمية، المخطط التوجيهي والتعمير، مخطط شغل الأراضي .

ب- **المخططات الولائية:** عالج هذا النوع من المخططات المرسوم (380/81) المؤرخ في 1986/12/26 م المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط، حيث نص هذا المرسوم على إمكانية إبداء المجلس الشعبي الولائي برأي معلل أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطابع الوطني المبرمج لإنجازها بالولاية، وكمثال على المخططات ذات الطابع الولائي نجد المخطط القطاعي غير الممركز يتضمن تخطيط لمختلف المشاريع والبرامج التنموية في مختلف قطاعات الخدمة تشرف عليه المديريات الولائية، التابعة لوزارات بالعاصمة، وهو على نوعين، مخطط سنوي، ومخطط متوسط المدى..[2].

جـ- الوسائل البشرية للتنمية المحلية

لقد كان ومازال الإبداع عند الإنسان هو الثروة الحقيقية التي لعبت دورا رئيسيا في تحقيق النجاح في عدة مجالات منها تحقيق التمدن والرقي والثراء في كل العصور والأحقاب...[3]، ويعتبر العنصر البشري ذو أهمية كبيرة لقوله تعالى :﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [4]... ولا يمكن تحقيق التنمية المحلية دون قيام مؤسسات فعلية تقوم بها، غير أن هذه المؤسسات وحدها لا تكفي دون وجود وسائل بشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لقيام المؤسسات بإعداد وتنفيذ سياساتها التنموية، ومن بين الوسائل البشرية

---

(1) بن عثمان شويح، **دور الجماعات الإقليمية في التنمية المحلية**، دراسة حالة بلدية، جامعة تلمسان، 2011، ص 128

(2) الدكتور جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، دار الأمانة للطباعة والتوزيع 2014، ص ص، 68، 69

(3) أيمن ساعاتي، **إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998، ص 12.

(4) سورة الأحزاب، الآية 72

نجد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية، والذي ينتهج في إطار تسيير المسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة .

وتحتاج التنمية استثمارات في قطاع الخدمات الرئيسية، وتتم بمواردها الأساسية، ويعتبر العنصر البشري أهم وسيلة لإدارة الشؤون المحلية، وتهميش يؤثر بشكل كبير على دفع برامج التنمية واضطرابات البلديات بعد الإستقلال إلى القيام بعملية توظيف كبيرة، مما أدى إلى تضخم في عدد الموظفين وتم إدماجهم في البلديات، وأصبحت لهم حقوق توازي تلك التي يتمتع بها العاملون في الإدارات المركزية واللامركزية ...[1].

ج: الوسائل المالية للتنمية المحلية

ويقصد بها كل الموارد المالية ورؤوس الأموال التي تمتلكها البلدية والولاية بحكم نصوص القانون، ويمكن تقسيمها إلى موارد داخلية وأخرى خارجية .

1 . الموارد المالية الداخلية: بالنسبة للبلدية تتمثل الموارد المالية الداخلية وفقا للمادة 170 من القانون الجديد (10/11) المؤرخ في 2011/06/22 في إيرادات قسم التسيير والتجهيز المقيّد في الميزانية البلدية وحددت المادة إيرادات البلدية في...[2]

- المحاصيل الجبائية المسموح بقبضها لصالح البلديات بموجب التنظيمات المعمول بها
- مساهمات مالية تمنحها الدولة والولاية وبعض المؤسسات العمومية
- محاصيل ومداخيل أملاك البلدية
- القروض والهبات والوصايا

أما فيما يخص الإيرادات الخاصة قسم التسيير والتجهيز والاستثمار، حددتها المادة 195 من القانون البلدي السابق وهي كالتالي...[3].

- اقتطاع حاصل من ايرادات التسيير المنصوص عليه في المادة 198

---

[1] ولد صديق ميلود وآخرون، **آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري**، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015، ص 150.

[2] الدكتور جمال زيدان، مرجع سابق ذكره، ص45.

[3] مرجع نفسه، ص 46.

- محاصيل الإمتيازات المتعلقة بالمصالح البلدية
- فائض المصالح العمومية المسيرة على شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري
- إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية
- ناتج التمليك والقروض
- الهبات والوصايا المقبولة وجميع المساعدات والإيرادات المؤقتة

يجب الإشارة إلى أنّ النفقات البلدية تتنوع ما بين نفقات ثابتة دائمة الحدوث، ومحددة بصفة مستمرة ونفقات عرضية توجدها البلدية في ظرف استثنائي وحالة طارئة لم تكن في الحسبان، كالكوارث الطبيعية التي تواجه البلدية، وتتمثل الموارد المالية للميزانية البلدية أساسا من الإيرادات الضريبية التي تمثل نسبة (90 %) من موارد الميزانية المحلية، إضافة إلى موارد أخرى تتعلق بمدخول بعض الممتلكات في حدود (10%) وهو مدخول يتشكل بدوره من ثلاثة موارد مالية أساسية تتمثل في موارد ناجمة عن الأملاك العقارية، موارد ناتجة عن الاستغلال، موارد مالية أخرى .

2 . الموارد المالية الأخرى: وتتمثل هذه الموارد في القروض والإعانات المالية، بالإضافة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية والهبات والوصايا .

أ . **القروض:** تستعمل القروض في تمويل المشروعات الإستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات، وتعجز موارد المالية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة، وهذه القروض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه ...[1]

ب . الإعانات الحكومية: غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل على مقابل، أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات

[1] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية) فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011، ص، 110

أهدافا إقتصادية وأخرى اجتماعية، تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية ...[1]

ج . الصندوق المشترك للجماعات المحلية: نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية، لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بمقتضى المرسوم (73/ 134) الصادرة في 09 أوت 1973، ويعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية وذلك بـ ...[2].

– مساعدات مالية استثنائية، والغرض منها تحقيق التوازن في ميزانية الجماعات المحلية.

– تخصيصات مالية للتجهيز تحول لقسم التجهيز والاستثمار بميزانية الجماعات المحلية.

– تخصيصات مالية لفائدة الحرس البلدي ...[3]

د . الهبات والوصايا والتبرعات

أولا: التبرعات: تعتبر التبرعات موردا من موارد الجماعات المحلية، وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنين، إما بشكل مباشر إلى الجماعات المحلية أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، والتبرعات تكون إمّا بـ:

– تبرعات مقيدة بشرط وهي التي لا يمكن قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية.

– تبرعات أجنبية والتي لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية، سواء كانت تبرعات هيئات أو أشخاص أجانب .

---

[1] حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي، **(مداخلة بعنوان: التمويل المحلي للتنمية المحلية)**، نماذج من اقتصاديات الدول النامية، (الملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات) دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص 5.

[2] صالح ساكري، **المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية**، (مذكرة ماجيستير في علم الإجتماع)، كلية العلوم الإجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2008، ص 209.

[3] الدكتور جمال زيدان، مرجع سابق ذكره، ص 63.

ثانيا: الهبات والوصايا: تنقسم إلى:

– الهبات والوصايا التي لا ينشأ عنها أعباء، أو لها شروط، أو تستوجب تخصيص عقارات ولا تكون مدعاة للاعتراض من عائلات الواهبين .

– الهبات والوصايا التي ينشأ عنها أعباء أو يشترط لها شروط أو تقتضي تخصيص عقارات أو لا تكون مدعاة لاعتراض عائلات الواهبين أو الموصين ...[1].

ثانيا: آليات التنمية المحلية: تتمثل آليات التنمية المحلية في ما يلي ...[2].

1 ـ وضع قوانين تتماشى وتطوير التنمية المحلية: يتطلب التسيير المحلي الفعال، إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي (قانون البلدية والولاية) وفسح المجال للمبادرات المنظمة وفق برامج مسطرة ومحددة الأهداف، للجهات المحلية مسؤولية التخطيط والتنفيذ وللدولة دور الرقابة والمحاسبة، وأهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين ما يلي: ...[3]

– توسيع صلاحيات مسؤولي الجماعات المحلية بما يسمح من تحقيق التنمية المحلية وتمكينهم من التسيير الفعلي للثروات المحلية .

– إعادة النظر في قوانين الهيئات الأخرى المساعدة لتحقيق هدف التنمية كالقانون المصرفي (البنكي) والمؤسسات الإقتصادية المحلية

ويجب التنبيه في هذا الصدد أن إعادة القوانين ينبغي أن يكون بعد وضع التصور التنموي المحلي وليس العكس، بمعنى أن الخطوة الأولى تعطى للدراسات التنموية وكيفيات تجسيدها على الواقع المحلي، ثم وضع القوانين مسبقا بتصورات نظرية وقانونية بحتة، ثم البحث عن كيفية تطبيقها.

---

[1] جديدي عتيقة، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا،** (مذكرة ماستر في العلوم السياسية) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 98.

[2] أ، جمال الدين مغوفل، **التنمية المحلية البلدية والولاية،** دار الخلدونية، 2010، ص 28.

[3] المرجع السابق ص 29.

2- **تأهيل الكفاءات:** لتحقيق التنمية المحلية لابد من تأهيل الكفاءات العالية للاضطلاع بمهام التسيير على المستوى المحلي، ولتحقيق هذا المبتغى يجب الرجوع إلى كيفيات التأهيل المعمول بها على المستوى المحلي واستبدالها بما يوافق إحداث التنمية ...[1].

فعلى الصعيد البلدي، فإن التجربة في العقدين الماضيين من زمن التعددية الحزبية، وقبلها في زمن الأحادية، لم يراع هذا الجانب البتة.، وعلى الأحزاب أن تجتهد من أجل تحقيق هذا الهدف – الشرط – لتحقيق التنمية ، وكذلك الشأن على الصعيد الولائي، يجب أن يأخذ تعيين الولاة مسارا تنمويا محضا.

من جانب آخر طورت الدراسات الحديثة في مجال التسيير الإدارة مناهج وقواعد جديدة، ومن بين القواعد الأكثر نجاحا في الإدارة والتسيير، " **قاعدة تقليب الهرم**" مفاد هذه القاعدة، وضع الكفاءات العليا في مواجهة الجمهور وحل المعضلات والمشاكل عن قرب .

3- رواتب وتحفيزات مناسبة: يعتبر الراتب من بين الآليات المحققة للتنمية، ولإنزال الكفاءات من أعلى هرم الإدارة، وإقناعها بتسير شؤون الجماهير وتحقيق طلباتها ومعالجة مشاكلها، يجب أن توفر لهم الأجور والمحفزات المادية للاضطلاع بهذه المهام المضنية ..[2].

والمعمول به حاليا في الدول المتقدمة والمؤسسات الكبرى، تقسيم الراتب إلى جزء ثابت وآخر متغير، مع ربط الثاني بتحقيق الأهداف المسطرة والقيمة المضافة والتعامل مع الواقع السلبي والعمل على إزالته،

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية

تتمثل معوقات التنمية المحلية في العناصر التالية

1 . المعوقات السياسية: تعاني الإدارة المحلية بصفة عامة، والتنمية المحلية بصفة خاصة من عراقيل ومعوقات سياسية تتلخص في ما يلي:

- نقص مظاهر المشاركة السياسية داخل المجالس المحلية، وضعف درجة الإقبال على الانتخابات المحلية .

---

[1] المرجع السابق، ص 30.

[2] المرجع السابق ص 31.

- تعدد المشاكل داخل المجلس المحلية مما أدى إلى توقيف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات والمداولات في المجالس المحلية .
- عدم وضع معايير موضوعية الانتقاء والترشح داخل المجالس المحلية، مما أدى إلى ربط ترشح المواطنين في إطار الأحزاب السياسية (جملة العوامل المتحكمة فيها)
- غياب التداول على الحكم والتناوب الحقيقي للبرامج والأفكار المتناسبة وفق إدارة الشعب والتمسك بزمام السلطة السياسية
- ضعف المشاركة السياسية وغياب الديمقراطية الحقيقية، وهذا راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب.

2 . المعوقات الإدارية: تتمثل المعوقات الإدارية في النقاط الآتية

- تفشي ظاهرة الفساد الإداري مثل الوساطة والمحسوبية
- إساءة استخدام السلطة واستغلالها في نفس الوقت
- غياب الكفاءة والخبرة العلمية في التعيينات والترقيات
- إيثار المصلحة الخاصة على المصلحة العامة
- غياب أسس ومعايير الأداء وعدم توفر أنظمة الحوافز

3 . المعوقات المالية: تتمثل في ما يلي

- **تعبئة النظام الضريبي المحلي للدولة:** من خلال القيود المفروضة عليها والرقابة، وتحديد معدلات الضرائب من طرف المركز وتحصيلها من طرف أجهزة الدولة

- **الغش والتهرب الضريبي:** عدم دفع الضريبة والتحايل على إدارة الضرائب وعدم التصريح برقم الأعمال وانعدام الفعالية في تحصيل الضرائب.

بالإضافة إلى عجز المجالس المحلية في مواردها المالية، مما ينعكس سلبا على قدرتها في آداء مهامها و المحافظة على خدماتها لمجتمعاتها.

4 . المعوقات الإقتصادية: تعتبر المعوقات الإقتصادية من أكبر المعوقات التي أدت إلى تقليص معدلات النمو والتنمية في الجزائر، والسبب في ذلك راجع إلى ما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث لا يتجاوز 30% خارج قطاع المحروقات .
- مشكلة النقل خاصة في المدن الكبرى، وذلك لقلة الطرق السريعة ورداءة معظمها.
- ضعف القادة الصناعية وضعف إستراتيجية التحكم في الميدان.
- نقص الحوافز المادية والمعنوية في مجال الاستثمار المحلي.

- انعدام المؤسسات المالية المساهمة في التفعيل الاقتصادي والجبائي .
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

5 . المعوقات التنظيمية: من أهم المعوقات التي تتصدى للعمليات التنموية على المستوى المحلي في الجزائر، المعوقات التنظيمية المتمثلة أساسا في ما يلي:

- بيروقراطية التسيير في الإجراءات الإدارية وكثرتها للحصول على رخصة انجاز وتنفيذ المشاريع
- التهرب من المسؤولية، إذ نجد أن المتعاملين الاقتصاديين لا يجيدون الفئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.
- انعدام التخطيط والبرمجة والدراسة المستقبلية لمختلف البرامج التنموية.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار نقص الوعاء العقاري .
- عدم احترام الآجال الخاصة لتنفيذ المشاريع.
- عدم تسديد المستحقات في الآجال المحددة في قانون الصفقات العمومية.

6- المعوقات الفنية: تعاني الكثير من الدول العربية، ومن بينها الجزائر من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية،فهناك قضايا عديدة تتعلق باليد العاملة، من حيث آدائها وتدريبها وتأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات والانخفاض في مستوى الكفاءة، إضافة إلى قلة المهندسين المختصين العاملين في المؤسسات المحلية البلدية والولاية، تعتبر من المشاكل التقليدية التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر ولازالت.

المبحث الثالث: نظريات التنمية المحلية

إن مشكلة التنمية المحلية تعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث طرحت كأحد البدائل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا، لكن في الواقع هناك تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق من جهة أخرى الشيء الذي أدى إلى ظهور توجهات وأفكار جديدة تميزت بظهور النظريات التالية:

المطلب الأول: نظرية أقطاب النمو ونظرية التحيز الحضري .

أولا: نظرية أقطاب النمو (LES POLES DE CROISSANCE)

يمثل هذه النظرية كل من " **فرانسوا بيرو**"، " **هيرشمان** " وغيرهم ولقد كانت هذه النظرية ملهمة للحكومات في تلك الفترة حيث يعرف " بيرو" هذه النظرية " بأنها فضاء غير متجانس حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة "

كما يعرف " **فيليب** " هذه النظرية " بأنها نظرية النمو القطاعي غير متوازن في آن واحد كنظرية نمو جهوية غير متوازنة ...إنها بالنسبة لنا تمثل نظرية تنمية المناطق، والنظرية التي تأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات، ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة ستؤدي بالضرورة إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته ومن ثمة ستؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل "...[1].

ثانيا: نظرية التحيز الحضري:

صاحب هذه النظرية هو البريطاني (MICHAL LIPTON) والذي قسم التباين بين المناطق الريفية والحضرية بغياب العدالة والإنصاف في توزيع الموارد، حيث يرى أن هناك تحيز باتجاه تنمية المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والسبب في ذلك مصالح النخب وصناع القرار سواء كانوا سياسيين أو رجال أعمال، والذين يتحكمون من خلال مواقعهم في توزيع ورصد الموارد وخصوصا الحكومية فيها، حيث يرتكز معظمهم في المدن وهم يدفعون باتجاه تركيز النخب ورأس المال في المدن على حساب

---

[1] خضيري خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2010، ص 12.

مناطق أخرى ويمكن القول أنهم يقفون حائلا أمام الآثار الانتشارية الموجهة التي سبق وأن تحدث عنها " **ميردال** " والتي يفترض أنها تحدث بتلقائية عند وصول التنمية لحد معين، حيث يعرقلون انتشار التنمية من خلال سعيهم للمحافظة على مصالحهم المتركزة في المدن، وبالتالي يبقى رأس المال المنقول من المدن إلى الأرياف محدودا ومقتصرا على قطاعات محدودة كالتعليم والصحة، وهو عبارة عن تخلي نخب المناطق الحضرية عن المكتسبات الإقتصادية حتى لا تفقدها كلها .

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن وغير متوازن .

أولا: نظرية النمو المتوازن:

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية حيث أعتبر " **راغنار نوركس** " أن تحقيق التنمية سواء كانت وطنية أو محلية لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات ودون إهمال أي قطاع، والتنمية في المرحلة الأولى تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا بحيث لا يتم تنمية قطاع على قطاع آخر .

وتستهدف هذه النظرية التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة للسوق المحلية وليس الغرض منها التصدير، وهذا في المراحل الأولى نظرا لعدم قدرة هذه السلع على منافسة السلع الأخرى .

ثانيا: نظرية النمو الغير متوازن

جاءت هذه النظرية منتقذة لنظرية النمو المتوازن لما تطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، بحيث يتجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر عليها الطلب مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى، ويقول " **هرشمان** " حتى لا تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة للفقر يجب عليها إتباع أسلوب التنمية غير متوازنة بمعني أن ليس من الضروري أن تنمو جميع الفضاءات الإقتصادية بنفس المعدل، ويستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية ...[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص 5.

المطلب الثالث: نظرية المقاطعة الصناعية والوسط المجدد .

أولا: نظرية المقاطعة الصناعية (PISTRICT INDUSTRIEL)

تعود هذه النظرية في بدايتها إلى الأعمال التي قدمها " **الفريد مارشال** " الذي كان أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تمركز مجموعة من المؤسسات التي تنشط في نفس المجال في منطقة واحدة والتي أطلق عليها اسم المقاطعة الصناعية، هذه الأفكار طورها الاقتصادي الإيطالي "**بيكانتي** " خصوصا على مستوى إيطاليا وتحديدا في منطقة الوسط الشمالي، تقوم هذه النظرية على فكرة أن تتمركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سوف يعود عليها بالنفع بحيث ستؤدي إلى: ...[1].

- تخفيض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو البيع.

- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.

- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

أما مميزات المقاطعة الصناعية فتتمثل في:

- تتمركز مجموعة من المؤسسات PME مشاركة في نشاط معين (ألبسة، أحذية، آلات الخياطة، الطرز)

- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.

- قدرة إنتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.

- مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع لما يقدمه من فوائد للمنطقة.

ثانيا: نظرية الوسط المجدد (LE MILEU INNOVATEUR)

هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام بها مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد التي يرأسها " فيليب ايدلو" والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشيء لكل الأنشطة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتائج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن

[1]André JOYAL , le developpemen local, paris ,2002,pp,48,49.

أن تحدث إلا بوجود وسط، هذا الوسط هو الإقليم التي تتوفر فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات وهذا الوسط (الإقليم)، ويضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيا ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقدم كوسيلة للاستيعاب .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار التنظيمي للتنمية المحلية، باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للجماعات المحلية، بحيث عرفت التنمية المحلية على أنها السياسات والبرامج التي تسعى الجماعات المحلية والإقليمية لتحقيقها لإحداث تغيير مرغوب فيه في وسط المجتمعات المحلية بهدف رفع المستوى المعيشي، وتمت أيضا التطرق إلى آليات ووسائل واستراتيجيات تحقيق التنمية المحلية بالإضافة إلى التحدث عن معوقات التنمية لمحلية وفي الأخير تم التطرق إلى مجموعة من نظريات التنمية المحلية كنظرية أقطاب النمو ونظرية التوازن وغيرها منة النظريات .

الفصل الثاني

أساسيات حول التمويل الأصغر

تمهيد:

يعتبر التمويل الأصغر مبدأ اقتصادي تمت تجربته في البلدان النامية والبلدان المتقدمة للحد من ظاهرة البطالة، حيث أنه يمس شريحة معتبرة من فئات المجتمع، ويمثل أداة فعالة في المعالجة الاجتماعية، حيث أنه سمح بتشجيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفئات المجتمع الذين يفتقدون المداخيل وبالتالي استفادت فئات كبيرة من المجتمع من التمويل الأصغر مثل: الأشخاص العاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التمويل الأصغر.

المبحث الثاني: سوق التمويل الأصغر.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر.

المبحث الأول: ماهية التمويل

إن تزايد الاهتمام بالتمويل الأصغر في الآونة الأخيرة في كافة أرجاء العالم بالتمويل الأصغر وكثرت الآراء حول تحديد مفهومه وأهميته، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأته ومفهومه وأهميته وأهم المناهج والنماذج، ومبادئ التمويل الأصغر.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل الأصغر

أولا: نشأته

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالإقراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأهل، ثم ظهرت أخيرا المنح والهيئات من الدول الأكثر غنى وأخيرا منظمات تمويل المشروعات الصغيرة حيث ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلادش من محمد يونس سنة 1976م، بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974م، وقد تحصل محمد يونس على جائزة نوبل في سنة 2006م، فتم إنشاء بنك غرامين الذي قام بتمويل الفقراء، وتعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس المال المملوك أو الممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة في مؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة لكي تقدم تمويل قصير الأجل، وبسرعة وبإجراءات بسيطة، وبدون ضمانات تقريبا، وأغلبها للنساء مع تفضيل الإقراض للمجموعات المتجانسة على أن يتم السداد على أقساط سريعة أسبوعيا، وخدمات التوفير، القروض الجماعية، هذا بالإضافة إلى خدمات متابعة السداد ومتابعة المشروعات والنصح والمشورة المالية. [1]

كما أن التمويل الأصغر لم يكن معروفا قبل السبعينات، إذا كان يعتمد على برامج يدعمها، ولكن مع مرور الوقت أصبح يعتمد على ما توفره المجموعات الاستشارية، وفي بداية الألفية الجديدة اندفع التمويل الأصغر إلى وضع لوائح تنظيمية، حيث أصبح يقدم خدمات مالية. [2]

---

[1] علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، **فعالية التمويل الإسلامي في القضاء على الفقر**، دراسة حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد02، 2012، الجزائر.، ص03.

[2] يونس قرطاو، علي طهراوي دومة وآخرون، **دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جانفي 2020، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص49.

ثانيا: مفهوم التمويل الأصغر

للتمويل الأصغر عدة تعاريف نذكر منها:

- يعرف التمويل الأصغر بأنه عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء تتراوح ما بين القروض والمدخرات والتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات حكومية وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف. [1]
- كما يعرف أيضا بأنه نوع من الخدمات المالية المقدمة للأفراد أو المجموعات ذوي الدخل المنخفض والفقراء، حيث تمنح هذه الخدمات في شكل مساعدات من أجل المساهمة في تحمل التكاليف المعيشية للفقراء أو النفقات الطبية أو التعليمية. [2]
- ويعرف التمويل الأصغر من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على أنه:"منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم القروض القصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة.[3]

عرفت لجنة بازل في إحدى وثائقها التمويل الأصغر كما يلي: "التمويل الأصغر يمكن اعتباره عموما على أنه نشاط مالي يمكن أن تضطلع به طائفة واسعة من المؤسسات التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية مثل الإقراض، وقبول الإيداعات، التأمين وسداد المدفوعات، وتحويل المبالغ المالية.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر، على أنه تلك البرامج أو المؤسسات التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة، وبذلك يأتي التمويل الأصغر لمعالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد الفقراء قليلي المردودية وكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

---

[1] عالية عبد الحميد عارف، **إدارة القروض المتناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01 مارس 2009، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص158.

[2] مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومسؤولية الجهات المانحة، الموقع الإلكتروني: https//:www.rowadalaanal.com

[3] عبد الحليم عمران، **اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية**، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص37.

[4] المرجع السابق، ص37.

المطلب الثاني: أهمية التمويل الأصغر وأثره

أولا: أهمية التمويل الأصغر

تتجلى أهمية التمويل الأصغر على مستوى الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

1- **التمويل الأصغر أداة من أدوات الحد من الفقر:** يعتبر التمويل الأصغر أداة من الأدوات الهامة في الحد من ظاهرة الفقر، وتكمن فعالية فعاليته في التخفيف من مشكلاته في الاستراتيجيات الإبداعية، التي يتبناها في إطار التخفيف من حجم هذه المشكلات، والتي من أساليب منح القروض بضمان المجموعة وتخفيض التكاليف المتعلقة بالمعاملات المالية.[1]

2- التمويل الأصغر أداة من أدوات زيادة مستويات القابلية البنكية: إن قيام المؤسسات العاملة في مجالات التمويل الأصغر بتقديم مجموعة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المالية،و التي تتوافق مع خصوصيات الأفراد، كان لها حسب نتائج العديد من الدراسات والتقارير الكثير من الآثار الايجابية الهامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد الفقراء.

3- التمويل الأصغر وتحقيق الربحية التجارية: إن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحا تجارية إلى جانب تحقيقها الأهداف الاجتماعية المرتبطة بتلك البرامج.

4- التمويل الأصغر والآثار المترتبة عن تمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة: تركز المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري وتحقيق أمنهم الاقتصادي، وكذا الحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال مساعدتهم على بدء مشروعات صغيرة ومصغرة وعائلية، وقد أقرت اللجنة المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، حيث لاحظت أن توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة في مختلف الدول النامية يؤدي إل زيادة المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام للاقتصاديات الوطنية. [2]

5- التمويل الأصغر وتحفيز الاقتصاديات المحلية: يترتب على الحركية التي تحدثها المشروعات الصغيرة والمصغرة والمشروعات العائلية الممولة ضمن برامج مؤسسات التمويل الأصغر تحفيزا

---

[1] المرجع السابق، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

للاقتصاديات من خلال تحريك ذلك الطلب الواسع والمتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة، وغيرها من الخدمات الأخرى.

6- التمويل الأصغر والأهمية الإستراتيجية لمنظومة المشروعات الصغيرة والمصغرة في حد ذاتها.

7- التمويل الأصغر والاستخدام الأمثل للطاقات والموارد المتاحة.

ثانيا: اثر التمويل الأصغر

يحدث التمويل الأصغر أثرا كبيرا على الأسرة وعلى الفرد وعلى مستوى المشروع، وفيما يلي نبين أثر التمويل الأصغر على هذه العناصر كما يلي: [1]

أ- الأثر على مستوى الأسرة:

- يؤدي التمويل الأصغر إلى زيادة دخل الأسرة، لأن استخدام القروض والودائع يمكن أن يحدث تنوعا لمصادر الدخل، كما في أوغندا، أو يحدث نمو للمشروع، كما في أوروبا الشرقية.
- إن توفير الخدمات المالية يمكن الزبائن من بناء وتغيير ممتلكاتهم، حيث يمكن استخدام الإقراض الأصغر للحصول على قطعة أرض أو القيام بعمليات البناء أو تحسين الإسكان أو شراء حيوانات وسلع استهلاكية.
- إن الفقراء دائما معرضون لمزيد من الفقر فهم ينتقلون من كارثة إلى أخرى، والتمويل الأصغر يمكنهم من إدارة المخاطر والاستفادة من القرض بشكل أفضل.

ب- الأثر على المستوى الفردي:

- بالنسبة للنساء فإن إدارة الأموال وزيادة التحكم في الموارد والوصول إلى المعرفة تمكنهم من الاختيار بشكل أفضل والمشاركة بشكل أكبر في أمور الأسرة وشؤون المجتمع.
- يميل زبائن التمويل الأصغر أن تكون لديهم مستويات مدخرات أعلى من غير الزبائن، وهذا عنصر مهم لبناء الأصول، ففي زمبابوي قام عملاء التمويل الأصغر بفتح حسابات في البنوك أو مكاتب البريد، وفي بيرو أدى عدم الثقة في المؤسسات الرسمية إلى التوفير في مواد البناء والمخزون.

---

[1] ياسين حريزي، **دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة**، شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013، 2014 ص ص35، 36.

ج- الأثر على مستوى المشروع:

- ترتفع إيرادات المشروع نتيجة لخدمات التمويل الأصغر، ولكن ليس دائما كما هو متوقع حيث أن القروض تعتبر من المنقولات أي يمكن استبدالها بشيء آخر مساو في القيمة وتستخدم التمويل الاحتياج الأكبر أو حيثما يتوقع الحصول على عائد أعلى.
- خلق الوظائف في المشاريع الفردية عادة ما يكون ضئيلا، وبالرغم من ذلك إذا نظرنا إلى مستوى جميع المشروعات، سنجد أن العميل من داخل الأسرة عادة ما يخلق فرص عمل لغيره.

المطلب الثالث: مبادئ التمويل الأصغر

تتمثل مبادئ التمويل الأصغر في العناصر التالية: [1]

- يحتاج الفقراء إلى طائفة من الخدمات المالية لا إلى القروض فحسب، فهم بحاجة إلى ادخار وتأمين وخدمات مقل الأموال غلى جانب الائتمان.
- التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء ولن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته كاملة إلا إذا أدمج في النظام المالي العام لأي بلد.
- التمويل الأصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتيا ولا بد له أن يفعل ذلك إذا كان المراد أن يصل إلى أعداد كبيرة للغاية من الفقراء، فلما لم يفرض مقدمي التمويل الأصغر رسوما كافية لتغطية تكاليفهم فسوف يحد من قدراتهم شح الإمدادات والإعانات من المانحين والحكومات وعدم ضمانها.
- التمويل الأصغر يتعلق ببناء المؤسسات المالية المحلية دائما يمكن أن تجتذب ودائع محلية وتحولها إلى قروض وتقدم خدمات مالية أخرى.
- القروض الصغرى ليست دائما الحل، فربما كانت أنواع أخرى من الدعم أنسب للناس المعوزين على درجة أنهم لا يملكون دخلا أو أي وسيلة سداد.
- وضع سقف لأسعار الفائدة يلحق ضرر بالفقراء بزيادة صعوبة حصولهم على الائتمان فتكاليف تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تتجاوز تكاليف تقديم عدد صغير من القروض الكبيرة، ووضع سقف لأسعار الفائدة تحول دون تغطية مؤسسات التمويل الأصغر لتكاليفها وتخلق بذلك فرص إمداد الفقراء بالائتمان.

---

[1] د. ياسين العايب، **دور القرض المصغر في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2013**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013 2014، ص 48.

- مهمة الحكومة هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة ولا تستطيع الحكومات تقريبا أن تجد مهمة الإقراض ولكنها تستطيع أن تهيئ بيئة داعمة على صعيد السياسات.
- ينبغي أن تكون الأموال المقدمة من طرف المانحين مكملة لرأس المال الخاص لا أن تتنافس معه.

المبحث الثاني: سوق التمويل الأصغر

لقد شهدت مؤسسات التمويل الأصغر توسعا سريعا في أعدادها وحجمها في مختلف أنحاء العالم، حيث ارتفع عدد هده المؤسسات وهي تقدم خدمات مالية بأعداد كبيرة من الزبائن وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مؤسسات التمويل الأصغر، وأهم النماذج والمناهج المتبعة فيه، وكذلك عملاء التمويل الأصغر ومشروعاته.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل الأصغر

أولا: مؤسسات التمويل الأصغر [1]

هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى، وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها وزبائنها فقط وليس من العامة، وقد أصبح اصطلاح مؤسسة التمويل الأصغر يشمل مجموعة منوعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات الغير حكومية، والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية العامة والمؤسسات المالية الغير البنكية التي تحول بعضها من منظمات غير حكومية إلى مؤسسات مقننة وأقسام من البنوك الحكومية الرسمية .

ثانيا: مراحل التطور التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر [2]

إن مؤسسات التمويل الأصغر تنشأ وتنمو من خلال مراحل تنظيمية متعددة ابتداء من مرحلة البدء بالشكل المبسط للعمل مرورا بمرحلة التوسيع والتوطيد ثم مرحلة الاندماج.

أ- مرحلة البدء:

تبدأ أنشطة التمويل الأصغر شبه الرسمية كمشاريع رائدة تجريبية وفي هذه المرحلة تستحدث وتختبر في السوق كمنتجات أولية وينصب التركيز على بناء قاعدة مارد بشرية قادرة على تقديم منتجات ائتمانية تكفل معدلات سداد جيدة وفي هذه المرحلة أيضا يبنى الوعي بأن أصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى يمكن أن يكونوا جديرين بالائتمان، وقد فشلت بعض المشاريع التجريبية بسبب انخفاض معدلات السداد فيها فهي لم تكتشف أساليب تطبيق على السياق المحلي وتساعد على كفالة السداد وفي البيئات المحظورة فيها قانون التمويل الأصغر أساسا، غالبا ما تقنع المشاريع التجريبية الناجحة السلطات المحلية بالتغاضي

---

[1] محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي، و آفاق تطويره في فلسطين**، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة،2010، ص19.

[2] ياسين العايب ، المرجع السابق، ص 52.

على هذه الأنشطة سبب المزايا التي تحققها من سبل كسب عيش الأسر وتوليد فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

ب- مرحلة التوسع:

تركز أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر على توسيع نطاق عملياتها القائمة، فنجاح نموذج أعمالها يتيح لها أن تتوسع في أنشطتها وأن تحصل على حصة كبيرة من السوق المحتملة ويقضي نجاحها إلى تكرار تجربتها من جانب مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر، وينصب التركيز في هذه المرحلة على التوسيع في الأنشطة القائمة وعلى تعبئة الموارد لتمويل التوسع ويؤدي إلى زيادة قدرة مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة إلى تمويل عملياتها عن طريق الدخل الذي يتحقق لها من خلال أسعار الفائدة والرسوم وفي هذه المرحلة تضل مؤسسات التمويل الأصغر مدعومة بواسطة منح وقروض مسيرة لتوسيع عملية التوسع، وتتطلب زيادة نطاق العمليات مزيدا من التعزيز المؤسسي وبخاصة في مجالات النظم والإجراءات الإدارية وفي نهاية هذه المرحلة تكون مؤسسات التمويل قد حصلت على حصة كبيرة من السوق بمنتجاتها القائمة.

ج - مرحلة التوطيد:

تبدأ مؤسسات التمويل الأصغر الناجحة في التركيز على استدامتها بوجه عام ينصب التركيز في هذه المرحلة على تعزيز المؤسسة ككل على اختفاء الطابع الرسمي والتنظيمي وتمارس بطريقة رسمية بدرجة أكبر الرقابة الإدارية والسياسية التنظيمية والإجراءات والنظم ويصبح قطاع التمويل الأصغر أيضا رسميا بدرجة أكبر بواسطة القيام تدريجيا بوضع معايير مقبولة عموما لهذه الصناعة، وتتضاءل إعانات المانحين في هذا القطاع تجنبا لاستمرار إعانة التطوير المؤسسي ونتيجة لذلك يكون إلزاما على مؤسسات التمويل الأصغر أن تعمل على زيادة إنتاجيتها وعلى زيادة الحجم من حيث النطاق، وعلى تعديل سياستها التسعيرية لكفالة الربحية والنمو، وفي هذه المرحلة يكون معدل احتراق السوق المستهدف مرتفعا وتتطلب زيادة المنافسة جعل المنتجات أكثر مرونة وموجهة إلى ما يطلبه العملاء)الزبائن) وتطرح منتجات جديدة مثل التأمين أو إقراض المستهلكين أو تمويل تحسينات المنازل وعلاوة على ذلك تبدأ بعض مؤسسات التمويل الأصغر في اكتشاف أموال التمويل الأصغر الذي لا يملك سبيلا للوصول إلى القطاع المصرفي الرسمي أو لا يتاح له ذلك إلا بدرجة محدودة ومن المهم لكي لا يدخل قطاع التمويل الأصغر مرحلة الاندماج أن يتواجد في نهاية مرحلة التوطيد إطار تنظيمي خاص يقضي إلى تنمية القطاع ويتيح إخضاعه لتنظيم تحوطي فعال من جانب البنك المركزي وتحدث في العدة عملية إعداد تلك الأنظمة قبل

نهاية هذه المرحلة عندما تكون كتلة حرجة من مؤسسات التمويل الأصغر جاهزة للاندماج في النظام المالي الرسمي.

د- مرحلة الاندماج:

في مرحلة الاندماج تكون مؤسسات التمويل الأصغر الرئيسية قد أصبحت جزء لا يتجزأ من القطاع المالي الرسمي الذي ينظمه البنك المركزي وتخضع لتنظيمات البنك المركزي، وتقدم طائفة متنوعة من المنتجات الموجهة إلى الطلب من اجل الشرائح الدنيا في السوق، وهذا الاندماج يكون لازم للقطاع لكي يصبح قادر على زيادة تمويل نموه واجتذاب رأس المال من المصادر التجارية(ودائع الادخار، القروض، حصص رأس المال السهمي) وبدلا من الاعتماد على الحكومة وأموال المانحين والإعانات تسهم مؤسسة التمويل الأصغر هذه في الأموال العامة بدفع الضرائب الشائعة في القطاع المالي.

وتتسم مرحلة الاندماج بتحويل مؤسسات التمويل الأصغر إلى مؤسسات مالية خاصة للتنظيم واختفاء الإعانات لقطاع التمويل الأصغر وزيادة حجم مؤسسات التمويل الأصغر وتناقض حجم قروض المصارف التجارية التي تصبح الآن بفضل وجود قطاع التمويل الأصغر قادرة على العمل على نفس المستوى، وتواصل مؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها جهودها لتخفيض حجم القروض التي تقدم خدماتها على أساسه وخاصة فيما يتعلق بتقديم خدمات الادخار إلى الفقراء فقرا شديدا، ويتزايد انخراط المؤسسات المالية الرسمية في التمويل الأصغر بإقامة شركات تابعة لها أو وحدات مصرفية مستقلة بواسطة طرق أخرى لتقديم الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخل المنخفض والغير مستقر، وتتجه مؤسسات التمويل الأصغر الغير خاضعة للتنظيم نحو الطابع الرسمي والتجاري لكي تصبح قادرة على تمويل نموها باجتذاب رأس المال من أسواق رأس المال الخاضعة والحصول على ودائع الجمهور، ويوجد توافق آراء عام بين المؤسسات الرئيسية العاملة في هذا الميدان على استمرار الاتجاه نحو الإدماج التمويل الأصغر ضمن النظام المالي الرسمي والسيطرة ذلك الاتجاه في نهاية المطاف ومن المتوقع إلى أن يزيد عدد المؤسسات التجارية الخاضعة للتنظيم التي تقدم خدمات التمويل الأصغر.

ثالثا: إدارة المخاطر التشغيلية في مؤسسات التمويل الأصغر[1]

يرى بعض الباحثين المتخصصين في التمويل الأصغر، أن الإقراض هو عبارة عن عملية إدارة المخاطر، فجميع القروض ترافقها مخاطر متنوعة تعتمد على نوع القرض وشخصية العميل، بالإضافة إلى الآلية المؤسسية لتقديم القروض، ونوع النشاط وكذا عوامل السوق الأخر.

إن صناعة التمويل الأصغر ظهرت خلال العشرين عاما الماضية كاستجابة للنقص الحاصل في توفير الخدمات التمويلية لمعظم فقراء العالم، كما هو الحال في أعمال الخدمات التمويلية الأخرى، مؤسسات التمويل الأصغر معرضة للمخاطر لأنها تتعامل بالأموال، وغالبا ما يكون هذا التعامل بصورة نقدية، ومن المهم إدارة هذه المخاطر للمساعدة في التقليل من احتمالية حصول لخسائر المترتبة عليها وتخفيض حجم هذه الخسائر في حال حدوثها.

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها العملية التي تتضمن كل من الوقاية من حدوث المشاكل المحتملة وأيضا على قدم المساواة اكتشاف وتصحيح المشاكل الفعلية في حال حدوثها.

أ- مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر:

إن مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر يمكن تنظيمها بحسب(دليل منظمة كير 2001) في أربع فئات عامة وهي:

- **المخاطر المؤسسية:** هي تلك التي تهدد بفقد إما الرسالة الاجتماعية للمنظمة أو تهدد النشاط التمويلي والمؤسسي ككل.
- **المخاطر التشغيلية:** في نقاط الضعف التي تواجهها المؤسسة في العمليات التمويلية اليومية، مثل التعثر أو الاحتيال والاختلاس أو عدم الكفاءة.
- **مخاطر الإدارة المالية:** تشمل شؤون إدارة الأصول والخصوم، والسيولة وغيرها من مكونات عمل الإدارة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر.
- **المخاطر الخارجية:** وهي عادة ما تكون خارج سيطرة مؤسسة التمويل الأصغر، ولكن يجب التعرف عليها وبدل الجهد في محاولة التخفيف من آثارها.

[1] المرجع السابق، ص54.

ب- المخاطر التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر:

تعتبر المخاطر التشغيلية من أكثر أنواع المخاطر تأثيرا على مؤسسات التمويل الأصغر، لذا فهي تحوز على معظم اهتمام وانتباه القائمين على هذه المؤسسات.

إن إدارة المخاطر التشغيلية تتكون من ثلاث عناصر رئيسية وهي:

- **وقائية:** صممت وركبت للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.
- **استكشافية:** صممت للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.
- **تصحيحية:** صممت للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لعكس النتائج غير المرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

ج- أسباب المخاطر التشغيلية:

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مخاطر تشغيلية تختلف عن تلك التي تواجهها الأنواع الأخرى من المؤسسات، وهي معرضة بشكل أساسي لمخاطر الاحتيال أو التعثر وذلك لأن :

- مؤسسات التمويل الأصغر تمنح عددا كبيرا من القروض الصغيرة وهي لذلك تستقبل عددا كبيرا من الدفعات الصغيرة التي من الصعب تتبعها بدقة مطلقة.
- المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر غالبا من فئة قليلي وحديثي الخبرة في مجال إدارة المشاريع الإنتاجية، وبالتالي تقل فرص نجاحهم في إدارة مشاريعهم مقارنة بالمقترضين من البنوك التجارية الأخرى.
- عمليات التمويل غالبا ما تكون غير مركزة وموزعة على مساحة جغرافية واسعة.
- النمو المتسارع في نشاطها يؤدي إلى توليد ضغوط على النظم الخاصة بها.
- مؤسسات التمويل الأصغر لا تحبذ إعدام القروض ذات المشاكل، لأن ذلك قد يخلق المشكلات مع مانحي التمويل ويخفض من الدخل.
- معظم مؤسسات التمويل الأصغر لا يوجد لديها نظام إدارة معلومات متكامل وكاف.

د- مشكلة الديون المتعثرة:

تعد الديون المتعثرة من أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر، لذا فهي مؤسسات التمويل الأصغر تولي اهتمام كبير لإدارة التعامل مع مشكلة القروض المتعثرة وتضعها في سلم الأولويات.

وعادة ما يتم الإعلان عن القروض كقرض متعثر عندما يتوقف المقترض عن سداد دفعات القرض لأكثر من دفعتين أو ثلاث دفعات متتالية.

رابعا: تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر والإشراف عليها [1]

1- تكاليف التنظيم ومنافعه:

تخضع المؤسسات المالية بشكل عام إلى نوعين من التنظيمات الإحتراسية التي تسعى إلى تعزيز سلامتها المالية والتنظيمات الغير إحتراسية التي تخدم غايات أخرى كحماية المستهلك والتي هي مماثلة للتنظيمات المطبقة في مؤسسات أخرى، إلا أن التمييز مفيد عند النظر في مساوئ ومنافع الأحكام المختلفة، ويعتمد الشكل الملائم ودرجة التنظيم والإشراف على عدد من الأهداف وعلى مصلحة الأطراف المختلفين.

- **حماية المودعين:** من المرجح أن لا يكون المودعون لدى مؤسسات التمويل الأصغر قادرين على ممارسة درجة عالية من انضباط السوق إزاء المؤسسات ربما لأنهم غير حديثين نسبيا وربما أيضا لأن إيداعاتهم الفردية قد تكون صغيرة وبالتالي يصعب عليهم التنسيق كما أن مؤسسات التمويل الأصغر قد تكون موقع المحتكر المحلي، إضافة إلى ذلك من الممكن أن لا يكون لدى المودعين احتياطات متنوعة لذا فأي خسارة قد تنشأ عن فشل مؤسسة التمويل الأصغر قد تؤثر عليهم بشكل ملحوظ وتحبطهم من الاستمرار في المشاركة في النظام المالي.
- **حماية المقترضين:** قد تتمتع مؤسسة التمويل الأصغر بقوة كبيرة في السوق المحلية لاسيما إذا كانت تعمل في منطقة نائية تكون فيها التكاليف مرتفعة كما أنها قد تحرف أهدافها للحصول على أقصى حد من الأرباح على حساب الزبائن الفقراء، عندما تشكل كل هذه العناصر أسبابا تدفع إلى تنظيم نشاطاتها ولاسيما سياساتها في مجال التسعير، إلا أنه قد يكون من الصعوبة التأكد من أن هذه المؤسسات تحصل على إيرادات احتكارية لاسيما إذا كانت في تكاليف غير مباشرة مرتفعة وفي تعويضات الإدارة.
- **حماية النظام المالي:** يمكن للسلامة المالية في مؤسسة التمويل الأصغر أن تؤثر على وضع النظام المالي حتى تكون هذه المؤسسة قد اقترضت مبالغ كبيرة من مصارف تجارية أو من مؤسسات مالية

[1] دانيال س، بول هولدن وفاسيلي بروكوبنكو، **مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة(ورقة عمل صندوق النقد الدولي)**، سبتمبر 2002، ص 18.

أخرى أو حين قد يؤدي فشل مؤسسة التمويل الأصغر إلى إثارة شكوك بشان سلامة النظام ككل، وهذا منطق معياري لتنظيم القطاع المالي بصرامة أكبر مما في القطاعات الأخرى[1].

- **الترويج لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر:** في بعض الظروف قد يروج التنظيم والإشراف تنمية قطاع مؤسسات التمويل الأصغر.
- **حماية الأموال العامة:** من شأن حماية الأموال العامة أن تحفز تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر والإشراف عليها في حالتين:

– الحالة الأولى: هي حين تكون الأموال العمة قد استخدمت لإنشاء مؤسسة للتمويل الأصغر وعندما تضطلع السلطات بمسؤولية مشابهة لمسؤولية أي مساهم كبير من أجل رصد جودة الإدارة وقرارات الأعمال.

– الحالة الثانية: فهي حين تكون مسؤوليات خصوم مؤسسات التمويل الأصغر تحظى بتغطية تأمين صريح أو ضمني للإيداع.

أما التكاليف الأساسية فهي:

- التكاليف الواقعة على المراقبين نظرا إلى أن التكاليف التشغيلية لدى مؤسسات التمويل الأصغر غالبا ما تكون مرتفعة بالنسبة إلى حجم محفظتها.
- التكاليف بالنسبة إلى المؤسسات التي تخضع للمراقبة، إضافة إلى التكاليف التي يتكبدها المراقب، قد تكون مراعاة الأنظمة والمراقبة المرضية في الموقع وخارج الموقع مرهقة على الصعيد الإداري ومكلفة بالنسبة إلى مؤسسة التمويل الأصغر.
- إعاقة الإبداع والتنافس: إن التنظيم والمراقبة قد يحد من قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على اختيار أشكال جديدة من الموافقة على القروض ومن الأنظمة التي من شأنها أن تجذب الودائع وذلك من خلال إحباط أو منع الابتكارات غير الملحوظة في الإطار التنظيمي.

المطلب الثاني: النماذج والمناهج المتبعة في التمويل الأصغر

يعتمد التمويل الأصغر في خدماته على مجموعة من المناهج التي تتلاءم مع مقدرة مؤسسات التمويل الأصغر الداخلية وظروفها السوقية تبعا للنموذج والمنهج الذي تتبعه.

[1] المرجع السابق، ص ص19 ،21.

أولا: المناهج المتبعة في التمويل الأصغر: وتتمثل في:

1- **المنهج البسيط (التمويل الفردي)**: تعتبر القروض الفردية ذات مبالغ مقارنة بالقروض الجماعية، وتقدم للأفراد ذات ضمانات جماعية، وبشروط أكثر مرونة، والمقترضون ضمن هذا النوع من القروض هم من الفقراء ذوي أصحاب المشروعات الصغيرة والمصغرة، ومن بين المؤسسات العاملة في مجال الإقراض الفردي هيئة ACCION ، وهي مؤسسة رائدة في مجالات التمويل الأصغر، وتعمل في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، والإقراض الفردي يكون في شكل قروض صغيرة وقصيرة الأجل تتراوح قيمتها ما بين 100 و500 دولار أمريكي، ويتم تشجيع الأفراد على السداد من خلال حوافز عديدة مثل إمكانية اقتراض مبالغ أكبر بصورة مطردة، أو من خلال فرص الحصول على فرص التدريب في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمصغرة. [1]

2- المنهج الجماعي (الإقراض الجماعي): وهو منهج يقوم على منح التمويلات من خلال مجموعة من العملاء ومن مميزاته: [2]

- يساعد على حل مشكلة الضمانات لدى العملاء.
- تحول مسؤولية الرقابة والمتابعة من البنك للمجموعة.
- انخفاض مخاطر عدم السداد بالتزام المجموعة بالوفاء في حالة تعثر أي عضو.
- ممارسة أي ضغط لمجموعة كمحفز للسداد.
- يساعد على خفض تكاليف منح قروض صغيرة الحجم.
- تكوين مجموعة يتم من الأعضاء خارج مسؤولية البنك.

3- **المنهج المتكامل:** هو نموذج يجمع بين المنهج البسيط والمنهج الجمعي وأول من طبقت هذا النموذج مجموعة من بنوك أمريكا اللاتينية، وأبرز ما يميز هذا النموذج ممازجته ما بين النموذجين الفردي والجماعي.

---

[1] عبد الحليم عمران، **اقتصاديات التمويل الأصغر، المفاهيم، مبادئ، التجارب الدولية والمحلية**، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

[2] المرجع نفسه، ص60.

ثانيا: نماذج التمويل الأصغر: تتعدد نماذج التمويل الأصغر ويمكن إبراز أهمها في:

أ- بنك غرامين:

تتلخص أهداف بنك غرامين في: [1]

- تقديم التسهيلات المالية للفقراء مكافحة استغلال أصحاب الأموال الخاصة.
- خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم.
- مساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن.
- يركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف.

ويتمثل الدور التنموي لبنك غرامين على انه يتوافق مع نهج التنمية المستدامة، وهذا لكون تجربة البنك لا تتعارض مع البيئة وغنما تحافظ على الموارد الطبيعية، وكونها مؤسسة على ميثاق أخلاقي سامي لا يتم فيه استغلال الأفراد أو انتهاك حقوقهم، كما يعمل على تمكين المرأة وتعزيز قدراتها وإتاحة كل الفرص لها لممارسة دورها التنموي. [2]

ب- الاتحاد الائتماني:

هو ثاني أنواع التمويل الأصغر والاتحاد الائتماني، على مفهوم التبادلية، وهو نوع من التعاونيات المالية الغير هادفة للربح التي يملكها أعضائها ويتحكمون فيها، وتعمل الاتحادات الائتمانية على حشد المدخرات وتقديم القروض الأغراض الإنتاجية أو أغراض الادخار ولديها نظام عضوية يعتمد عموما على رباط مشترك وترتبط الاتحادات الائتمانية عموما بهيئة مانحة تعزز الاتحادات الائتمانية شائعة للغاية في آسيا، ولها شيعة ملحوظة في سيريلنكا. [3]

ج- جماعات العون الائتماني:

وثمة نموذج نشأ في الهند معتمدا على جماعات العون الذاتي، وتتشكل كل جماعة من جماعات العون الذاتي من أعضاء تتراوح عددهم من 10 إلى 15 ذوي دخل متقارب، وتعمل جماعات العون الذاتي بشكل أساسي على تجميع مدخرات أعضائها واستخدامها في الإقراض، وتسعى جماعات العون

---

[1] صلاح حسن، **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011، ص141.

[2] عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الإسلامية .حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013، ص 126.

[3] عبد الله محمد، طارق الله خان، **تنمية التمويل الإسلامي الأصغر،التحديات والمبادرات**،الورقة الثانية من حوار السياسات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008، ص14.

الذاتي أيضا للحصول على التمويل الخارجي لتكميل مواردها الداخلية، وتختلف شروط وأحكام القروض باختلاف جماعات العون الذاتي، حسب القرارات الديمقراطية التي يتخذها الأعضاء، وتتلقى جماعات العون الذاتي التقليدية الدعم والمساندة من المنظمات الغير الحكومية،و لكن يتمثل هدفها في تحولها إلى مؤسسات مستقلة ذاتيا، وتقوم بعض المنظمات الغير الحكومية بدور الوسيط المالي لجماعات العون الذاتي بينما تقوم منظمات غير حكومية أخرى بمجرد دور الوسيط الاجتماعي سعيا لتسيير الروابط بين الجماعات العون الذاتي وبين المؤسسات المالية المرخصة أو أي هيئات تمويلية أخرى، ويعد نموذج جماعات العون الذاتي برنامج جيد للجمع بين التمويل الأصغر والأنشطة الائتمانية الأخرى. [1]

المطلب الثالث: عملاء التمويل الأصغر ومشروعاته

1- العملاء: إن عملاء التمويل الأصغر هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص، والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر من المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا، مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة.

أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمو الخدمات الصناع الحرفيين والباعة المتجولون وغيرهم، عموما إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا، فعملاء التمويل الأصغر هم الفقراء النشطون اقتصاديا أو الأفراد ذو الدخل المحدود غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، ويجب أن يكون لدى هؤلاء فرصا اقتصادية ومهارات أعمال، حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك، بل لأغراض منتجة ولهذا يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئات المستهدفة لمؤسسات التمويل الأصغر، إن جزءا من الفقراء يتم الوصول إليهم بواسطة التمويل الأصغر أما خدمات التمويل الأصغر هي لا تناسب المحرومين الذين ينم استهدافهم من خلال برامج أخرى اجتماعية. [2]

ويمكن توضيح العملاء المستهدفون من التمويل الأصغر في الشكل الموالي:

---

[1] المرجع السابق، ص 15.

[2] ياسين حريزي، المرجع السابق، ص ص37-38.

الشكل (01): يوضح العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل الأصغر.

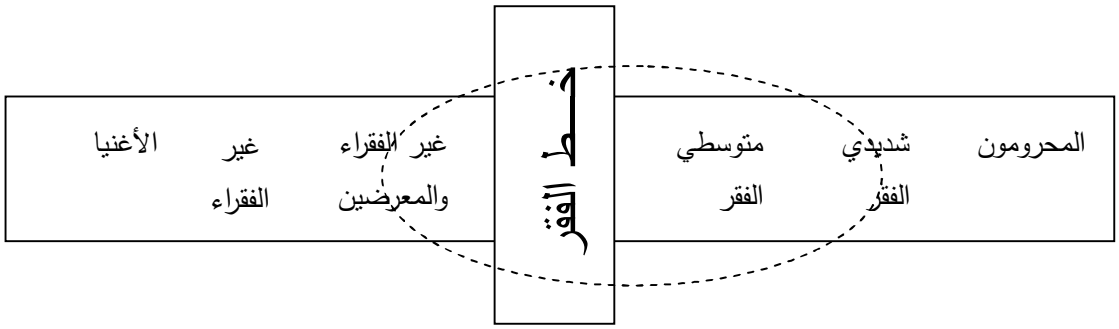

المصدر: إعداد الطالبتين.

4- **مشروعات التمويل الأصغر:** أما مشروعات التمويل الأصغر تشمل ما يلي: [1]

أ- **صناعات منزلية:** عدد العمال بها أقل من خمسة، الملكية فردية بجانب استخدام مهارات يدوية واستخدام المواد الخام المحلية، ويتم التسويق من خلال الأسرة أو الأسر المنتجة.

ب- صناعات حرفية: تتأسس بجهود فردية غير منظمة، والفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ومن ثم يمكن للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل الحرفي وإنتاج سلع ذات جودة عالية، عدد العمال أقل من عشرة، وعلاقات العمل بعيدة الأسس النمطية للإدارة وتستخدم المواد المحلية الخام أما التسويق فمن خلال الحي والأسر المنتجة.

ج- صناعات بيئية: مجموعة من الحرف التي يقوم الجهد البشري والمهارات الفردية المتوازنة ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوافرة في البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للاستعمال قد تمارس في مصانع صغيرة.

[1] إيمان أحمد محمد، **إدارة المشروعات متناهية الصغر في مصر(دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية)**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص26.

المبحث الثالث: تحديات ومعوقات التمويل الأصغر

تواجه المشاريع الصغيرة العديد من التحديات والمعوقات التي تتصل بحجم عملياتها ومواردها المحلولة، وبعض هذه التحديات موجودة من عدّة سنوات وبعضها ظهر مع المتغيرات الاقتصادية وهناك جملة من التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر.

المطلب الأول: تحديات التمويل الأصغر

يمكن إجمال مجمل التحديات التي تواجه التمويل الأصغر في النقاط التالية:

- **الإبداع المستثمر والروح الريادية:** حيث يرتكز نجاح المشروع الصغير على قدرة مالكه والعاملين فيه على جعل حالة الإبداع حالة مستمرة ودائمة من خلال الإبداع الإداري والإبداع التكنولوجي، والإبداع في العمليات والمنتجات، ولا يتحقق كل هذا إلا بوجود الروح الريادية لدى العاملين ومالكي المشروعات.
- **إدارة نمو المشروع الصغير:** حيث تواجه المشاريع الصغيرة تحديات مختلفة خلال مراحل دورة حياتها ففي بداية دورة حياتها فإن التحديات تتمثل في تأسيس وإقامة العمل والحصول على الموارد اللازمة وخاصة المالية منها وجذب الزبائن.
- **اختيار هيكل الملكية:** إن اختيار هيكل الملكية للمشروع الصغير هو مشكلة تواجه صاحب المشروع، لذلك يتوجب عليه دراسة الأشكال القانونية المختلفة للمشروع لمعرفة مميزاتها وعيوبها واختيار الشكل القانوني الأنسب للعمل، كما أن هذا الشكل القانوني قد يتطلب تغييرا لاحقا بسبب محدودية الشكل السابق أو لفتح آفاق جديدة أمام المشروع.
- **التمويل:** إن تحدي التمويل خاصة في بداية العمل يمثل تحديا خطرا يفترض أن يحسب حسابه لأن يتوقف عليه نجاح المشروع واستمراره أو إخفاقه وانهياره، وبشكل عام فإن أمام أصحاب المشاريع الصغيرة طريقتين لتمويل أعمالهم في بدايتها وهما التمويل بطريقة القرض سواء من المصارف أو الأفراد الآخرين أو المؤسسات التمويلية الأخرى، أو التمويل بطريقة التنازل عن جزء من الموجودات لصالح شريك آخر والسماح له بالسيطرة على جزء من العمل ومراقبته.
- **كتابة خطة العمل:** نعني خطة العمل دليل يصف اتجاه العمل الجديد ومتطلباته وحاجاته المختلفة من تمويل فنيين وعمل وغيرها، وتعد هذه الخطة عادة لغرض تقديمها من طلب القرض إلى الجهات المختلفة، وبالنسبة للمشاريع الصغيرة فإن هذه الخطة تكتسي أهمية خاصة وعلى إعدادها يعتمد نجاح المشروع أو فشله.

المطلب الثاني: معوقات التمويل الأصغر

تتمثل معوقات التمويل في ما يلي: [1]

1- المعوقات الاقتصادية للتمويل الأصغر:

هي المعوقات المرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في حصول الانكماش في النشاط الاقتصادي أو ركود في قطاع يكون مرتبط به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلا اقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة، بالإضافة إلى المنافسة بين المشروعات الصغيرة ذاتها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة، وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة.

2- **المعوقات التمويلية:**

تعتبر المعوقات التمويلية من أهم المعوقات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والتي تتقدمها صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب المتمثل بصعوبة وضعف فرص الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها اللازمة التي تطلبها تلك المصارف من جهة، أو لجهة صعوبة شروط التمويل، وهذا مما يدفع المستثمر الصغير إلى تقديم تقدير منخفض لرأس المال اللازم لإقامة المشروع وهو ما يؤدي إلى حدوث مشاكل التمويل عند التنفيذ الفعلي للمشروع، افتقار المستثمرين وأصحاب المشاريع الصغيرة إلى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة للبنوك.

3- المعوقات التسويقية للتمويل الأصغر: ويمكن تقسيم المعوقات التسويقية إلى:

أ- المعوقات التسويقية الخارجية: متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة وذلك من خلال تبدل رغبات المستهلك وسلوكه بالإضافة إلى تفضيله للمنتجات الأجنبية، وتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما، وهذا ما جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة في الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة في السوق.

[1] المرجع السابق، ص ص10-11.

ب- **المعوقات التسويقية الداخلية:** وهي ناتجة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموما، وهذا ما جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الاستمرار في الحصول على حصة ثابتة في السوق. [1]

4- المعوقات الإدارية للتمويل الأصغر:

تعتبر المشروعات الصغيرة المستقطب الأساسي لرواد الأعمال وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع وما لديه من مهارة في الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياسا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث تفتقر هذه المشروعات إلى الإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها.

5- المعوقات الفنية للتمويل الأصغر:

من أهم المعوقات الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي أنها تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مناسب وغير مدروس، مما يكتب الكثير من المشروعات بعد فترة ليست طويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشروعات الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة.

6- المعوقات التنظيمية والتشريعية للتمويل الأصغر:

تتمثل المعوقات التنظيمية والتشريعية في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشاريع الصغيرة، بشكل خاص وهي تشكل القوانين المنظمة لعمل هذه المشاريع كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعدم توفر ضمان اجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية كالتعقيد في إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية، بالإضافة إلى غياب التنسيق بين الجهات وبين الجهات الناظمة للمشروعات الصغيرة في حال وجدت بالإضافة إلى نقص الخبرة والكفاءة في مواجهة المتغيرات التي قد تطرأ على الأنظمة والقوانين في البلاد.

[1] المرجع السابق، ص ص11- 12.

المطلب الثالث: بعض التجارب الناجحة في مجال التمويل الأصغر

1- التجربة الأكثر نجاحا في تمويل المشاريع الصغيرة)بنك جرامين):

التمويل للمشروعات الصغيرة التي يملكها الفقراء والبطالين على نطاق العالم سجلت نجاحات محدودة، ما عدا تجربة بنك جرامين)بنك القرية) ببنغلادش والذي يعتبر أكثر تجربة ناجحة على نطاق العالم لتمويل شرائح عريضة من الفقراء والبطالين تمويلا مؤسسيا.

أنشأ بنك غرامين عام 1976م من طرف البروفيسور محمد يونس والذي كان وقتها أستاذا جامعيا سخر نفسه لخدمة الفقراء والبطالين الريفيين ببنغلادش، بنهاية عام 1990م كان هناك 781 فرعا، وبنهاية العام 1995م وصل عدد الفروع إلى 1100 وظلت نسبة النساء من إجمالي الأعضاء المستلفين 96% كما امتلك الأعضاء 92 % من أسهم البنك. [1]

في مجال التمويل يعمل البنك بنظام المجموعات التي تتكون من خمسة أعضاء كلهم من النساء والرجال من الطبقات الفقيرة، مكاتب المجموعة ورؤساء المراكز يتم تغييرهم سنويا، يتم تدريب أعضاء المجموعات لمدة أسبوع إلى أسبوعين على قوانين البنك وشعاراته، وفي اجتماع الأسبوع الأول للمجموعة يتم الإسهام في صندوق الادخار الجماعي للمجموعة بمعدل 35 للأسبوع الأول، وهكذا عند كل اجتماع أسبوع، كما يحتوي الادخار الجماعي على 5 % من قيمة كل قرض من البنك 5% من القروض التي تمنح من مبلغ الادخار للمجموعة والغرامات التي تفرض على أحد أعضاء المجموعة لتأخيره في الدفع وسعر الفائدة الذي يدفع من البنك على هذه الأموال 8.5% سنويا.

بعد ثلاثة إلى أربعة اجتماعات يمكن للمجموعة أن تتقد بطلب أو طلبين للتمويل بحجم أقصى 3000 تاكا للقروض الأولى، الرئيس وسكرتير المجموعة معا الأخيران في ترتيب المجموعة بالنسبة لأخذ القروض، يتم السداد بعد أسبوع من أخذ القرض، ويسمح بالدفع المقدم، ولا يسمح للمجموعة بأخذ قرض ثاني إذا لم يتم السداد، أو إذا كانت هناك متأخرات تمنح القروض بغرض الاستثمار في المشروعات المدرة للدخل كالتجارة وتربية الحيوانات بسعر فائدة 16% في العام ويكون القرض لمدة52 أسبوعا، كما تمنح قروض لبناء أو تحسين المساكن للأعضاء بمتوسط قدره 15000 تاكا وتسدد على مدى 10 سنوات بسعر فائدة 5%، هذا القرض الأخير يمنح للأعضاء اللذين تمكنوا من سداد ثلاثة قروض أو أكثر بصورة متوالية دون تعثر، على أن يكونوا أعضاء في مجموعة ناجحة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر،

[1] ياسين العايب، دور القرض المصغر في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2013، المرجع السابق، ص68.

يتم السداد أسبوعيا في اجتماع لمجموعة بمنزل أحد الأعضاء، وتحاسب المجموعة لعدم سداد أي فرد من أفرادها.

2- تجربة مصر:

تشكل مصر أكبر أسواق التمويل للأسواق العربية نظرا لتعدادها السكاني الذي وصل إلى 83 مليون، ومعدل النمو السكاني السنوي الذي يبلغ 1.8% تتسم مصر بهيمنة فئة الشباب على تركيبتها السكانية، كغيرها من دول المنطقة، فوفقا لتقرير البنك الدولي تشكل الفئة العمرية من 15 إلى 64 عاما بنسبة 63%من إجمالي السكان بمصر تعد من أفقر البلدان العربية حوالي 20% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني في مصر.

الجهات الرئيسية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في مصر:

أول جهد حقيقي للوصول لأفضل الممارسات في مجال صناعة التمويل الأصغر في مصر كان عام 1990م عندما شرعت الوكالة الأمريكية الدولية في إنشاء مؤسستين للتمويل الأصغر، الأولى في القاهرة تحت اسم مؤسسة القاهرة)المعروفة باسم الجمعية المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة) وفي الإسكندرية جمعية رجال الإسكندرية، باستخدام منهجية الإقراض الجماعي لأول مرة من خلال إنشاء جمعية رجال الأعمال للتنمية المجتمعة بالشرقية، وقد وفرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مدى 20 عاما تقريبا المعونة المالية والفنية لتسع مؤسسات تمويل أصغر موزعة جغرافيا في أنحاء الجمهورية بوجود قدر قليل من التداخل والتنافس فيما بينها، خلال نفس الفترة الزمنية ظهرت أكثر من مائتي منظمة غير حكومية كمقدمي خدمات التمويل الأصغر.

تتوفر خدمات التمويل الأصغر في مصر بصفة أساسية من خلال هذه المنظمات الحكومية غير أن بعض البنوك الكبيرة التابعة للدولة أو البنوك التجارية في مصر قد ساهمت في قطاع التمويل الأصغر بخفض سقفها الائتماني أو تقديم تمويل بالوساطة من خلال شركات تقدم خدمات متعلقة بالتمويل الأصغر، ويقدر أن البنوك مجتمعة قد خدمت مائتي ألف مقترض بحلول عام 2009م يوجد حاليا أربعة بنوك بمصر تقدم منتجات الإقراض الأصغر وهي: البنك الوطني للتنمية والذي استحوذ عليه مؤخرا بنك سان باولو، وتصنف البنوك الأربعة بوصفها بنوك ربحية تخضع لرقابة البنك المركزي المصري.

نمو التمويل الأصغر في مصر:

احتلت مصر المركز الأول عربيا من حيث انتشار خدمات التمويل الأصغر، وتحتل المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث حجم محفظة القروض وفي نهاية عام 2009م ضمت السوق المصرية حوالي 1.4

مليون مقترض نشط وبلغ إجمالي محفظة القروض 375 مليون دولار أمريكي تقريبا والجدول التالي يوضح نمو التمويل الأصغر خلال 2010-2011 .

جدول رقم)01): يمثل نمو التمويل الأصغر في مصر.

السنوات	2010	2011
عدد المستفيدين من القروض المصغرة	1.224.776	1.571.025
مبلغ القروض الممنوحة	322.116.088	1.264.378.147

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول السابق يتضح لنا جليا النمو والزيادة معتبرة التي عرفتها منح القروض المصغرة في مصر، حيث نلاحظ ارتفاع عدد المستفيدين 1224776مستفيد سنة 2010م إلى 1571025مستفيد سنة 2011م أي بنسبة تقدر بحوالي 13% مقارنة بسنة 2010م .حيث بلغ متوسط النمو السنوي بحوالي 24%ويرجع النمو المستمر في عدد المستفيدين من القروض المصغرة إلى الآثار الإيجابية التي حققتها هذه القروض في تحقيق التشغيل للحد من البطالة والفقر، وفي المقابل نلاحظ ارتفاعا كبيرا في حجم القروض الممنوحة حيث بلغ مبلغها 322116088 دولار سنة 2010م إلى 1264378147 دولار سنة 2011م.

3- تجربة الأردن:

يشكل الأردن سوق عربية متنامية، بعدد سكانه الذي وصل إلى 5.9 مليون نسمة ومعدل نموه السكاني الذي يساوي 2.36% حيث أن أكثر من نصف تعداد سكان الأردن 62% تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما، يبلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الأردن إلى 2.850 دولار أمريكي وبذلك تصنف الأردن من قبل البنك الدولي كدولة تنتمي إلى الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط، ووفقا لمؤشر التنمية العالمية سنة 2009 فإن 833.140 أردنيا يعيشون تحت خط الفقر، سنة 14% من إجمالي السكان.

نمو التمويل في الأردن:

استمرت مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية في النمو خلال السنوات الأخيرة، من حيث الانتشار وإجمالي محفظة القروض، وحققت زيادة معتبرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم)02): يمثل نمو التمويل الأصغر في الأردن.

السنوات	2010	2011
عدد المستفيدين من القروض المصغرة	197819	220293
مبلغ القروض الممنوحة	82562743	138936356

المصدر:من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع التمويل الأصغر في الأردن في تطور مستمر، حيث ارتفع عدد المستفيدين من خدماته من 197819 سنة 2010 م إلى 220293 سنة 2011 م أي نسبة الزيادة تقدر بحوالي 100% ومعدل النمو السنوي يقدر بـ 26% بالمقارنة مع مصر، وفي المقابل نلاحظ أيضا أن إجمالي محفظة القروض عرفت زيادة مستمرة حيث بلغ مبلغ القروض الممنوحة 8256743 دولار سنة 2010 م مقارنة به في سنة 2011 م حيث قدر بـ 138936356 دولار.

4- تجربة اليمن:

تشكل اليمن واحدة من أكبر الأسواق في العالم العربي، بتعداد سكانها البالغ 23 مليون شخص ومتوسط نمو سكاني يقدر ب2.9% وكغيرها من بلدان المنطقة، أكثر من نصف سكان اليمن 54% تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما، ويعيش 45 % من السكان حوالي 10 مليون نسمة في اليمن تحت خط الفقر القومي.

نمو التمويل الأصغر في اليمن:

بدء تقديم التمويل الأصغر في اليمن عام 1997 م بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وعام 1998 م أسس صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة اليمنية والحكومة الهولندية أول برنامج للمشروعات الصغيرة في اليمن، وبعد عامين أطلق البرنامج الائتماني للأمم المتحدة في اليمن برنامج ميكروستارت تحت رعاية صندوق تنمية رأس المال التابع للأمم المتحدة في اليمن، ووفر الدعم المالي والفني لإنشاء أربع مؤسسات تمويل أصغر غير حكومية كما وفر صندوق التنمية الاجتماعية دعم واسع النطاق إلى العديد من المؤسسات لاستحداث خدمات مختلفة ولمد هذه الخدمات إلى بيئات جغرافية واجتماعية مختلفة في اليمن، وتضم اليوم مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن منظمات غير حكومية وشركات غير هادفة للربح واصلت مؤسسات التمويل الأصغر اليمنية نموها خلال

السنوات الأخيرة، من حيث الانتشار وإجمالي محفظة القروض، وحققت زيادة معتبرة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): يمثل نمو التمويل الأصغر في اليمن.

السنوات	2010	2011
عدد المستفيدين من القروض المصغرة	56779	44510
مبلغ القروض الممنوحة	10140164	2027169403

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول نلاحظ أنه بلغ عدد المستفيدين من القروض الممنوحة 56779 في سنة 2010 م أما في سنة 2011 م بلغ 44510 قرض، حيث نلاحظ أنه هناك انخفاض في عدد المستفيدين من هذه القروض، كما أنه دخلت مؤسسات مالية جديدة قطاع التمويل الأصغر وساهمت في ازدهاره ففي سنة 2010 م ساهمت تلك المؤسسات بحوالي 68% من إجمالي محفظة القروض، وفي سنة 2011 م بلغت القروض الممنوحة 55% .

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم التعرف على ماهية التمويل الأصغر حيث يعرف بأنه عبارة عن عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء والأفراد ذوي الدخول المنخفضة، كما تعرفنا أيضا على أهمية التمويل الأصغر باعتبارها أداة من أدوات الحد من الفقر، حيث أن معظم المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر مازالت خدماتها تقتصر على توفير قروض متناهية الصغر فقط، إلا انه قد حان الوقت لمؤسسات التمويل الأصغر أن تتوسع في خدماتها بدلا من الاقتصار على توفير القروض فقط، كما أن معظم هذه المؤسسات تهتم بالأداء المالي على حساب الأداء الاجتماعي، وفي الأخير تم ذكر أهم التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الأصغر مع ذكر بعض التجارب الناجحة في هذا المجال.

الفصل الثــالث

الدراسة الميدانية لمساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية لولاية جيجل

تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة من أجل مكافحة البطالة والتي تعد في حد ذاتها من أخطر الأزمات التي تواجه الجزائر، حيث أنها بلغت مستويات عالية لدرجة أنه يمكن أن ينجم عنها الكثير من الإضطرابات ، ذات البعد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي تؤثر وتتأثر بالظواهر الإجتماعية ، وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتحقيق التنمية المحلية ، ومن أجل هذا قمنا بدراسة تطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .

المبحث الأول: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحقيق التنمية بولاية جيجل.

أنشأ جهاز القرض المصغر في إطار سياسة الدولة التي تهدف إلى المساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي؛ للمواطنين، عبر خلق أنشطة منتجة للسلع ولخدمات، كما أنها تهدف إلى محاربة البطالة وتثبيت السكان في مناطقهم.

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي وثلاث مراسيم تنفيذية تنظمه وتضعه في قيد التطبيق، وهذه النصوص القانونية هي:[1].

-المرسوم الرئاسي رقم 13/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ولمتعلق بجهاز القرض المصغر.

-المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر.

-المرسوم التنفيذي رقم 04/ 15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتعلق بضبط شروط ومستوى المساعدات الممنوحة من قبل المستفيدين من القرض المصغر.

-المرسوم التنفيذي رقم 04/ 16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بالإنشاء وضبط هيكلة صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

كانت الوكالة الوطنية تمنح سلفا بدون فوائد قيمتها لا تتجاوز 30000دج لشراء المواد الأولية وقروض بنكية بفوائد مخفضة لا تتجاوز قيمتها 400000دج لشراء العتاد اللازم الانطلاق في المشروع.

وتطبيقا لقرارات المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 22 فيفري 2011 بسما بشان تفعيل الاستثمار، وهذا في إطار جهاز القرض المصغر الذي تسيره الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صدر مرسومان يهدفان إلى إلغاء أحكام من المرسوم الرئاسي رقم 14/ 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 دو المتعلق بجهاز القرض المصغر وتعديل بعض الأحكام من المرسوم التنفيذي رقم 04/ 15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمحدد لشروط الإعانة الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

وتتعلق أهم التعديلات بما خلق صيغ تمويل جديدة تتمثل في:

-سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية تقدر بـ 100000دج لشراء المواد الأولية.

-قرض بنكي بفوائد منخفضة مكمل بسلطة بدون فائدة لا تتجاوز قيمتها 1 مليون دج موجه لشراء العتاد.

[1]منشورات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جيجل، مارس، 2022.

ثانيا: مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1-مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في المهم التالية:[1].

-تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.

-دعم، نصح ومراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.

-إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها.

-ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

-مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

-منح سلف بدون فوائد.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي:

-تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز، تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون الغير المسددة في أجالها.

-إبرام اتفاقيات مع كل هيئة آو مؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

2-الأهداف العامة:

أ-محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضارية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والعرف خاصة لدى فئة النسوة.

ب-استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاط اقتصادية، ثقافية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

ج-تنمية روح المقاولة: عرضا عن الإشكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

[1] الموقع الرسمي للوكالة، 30/ 03/ 2022، www.a , gem. Com :http.

ثالثا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم 02: يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة تسيير القرض المصغر جيجل

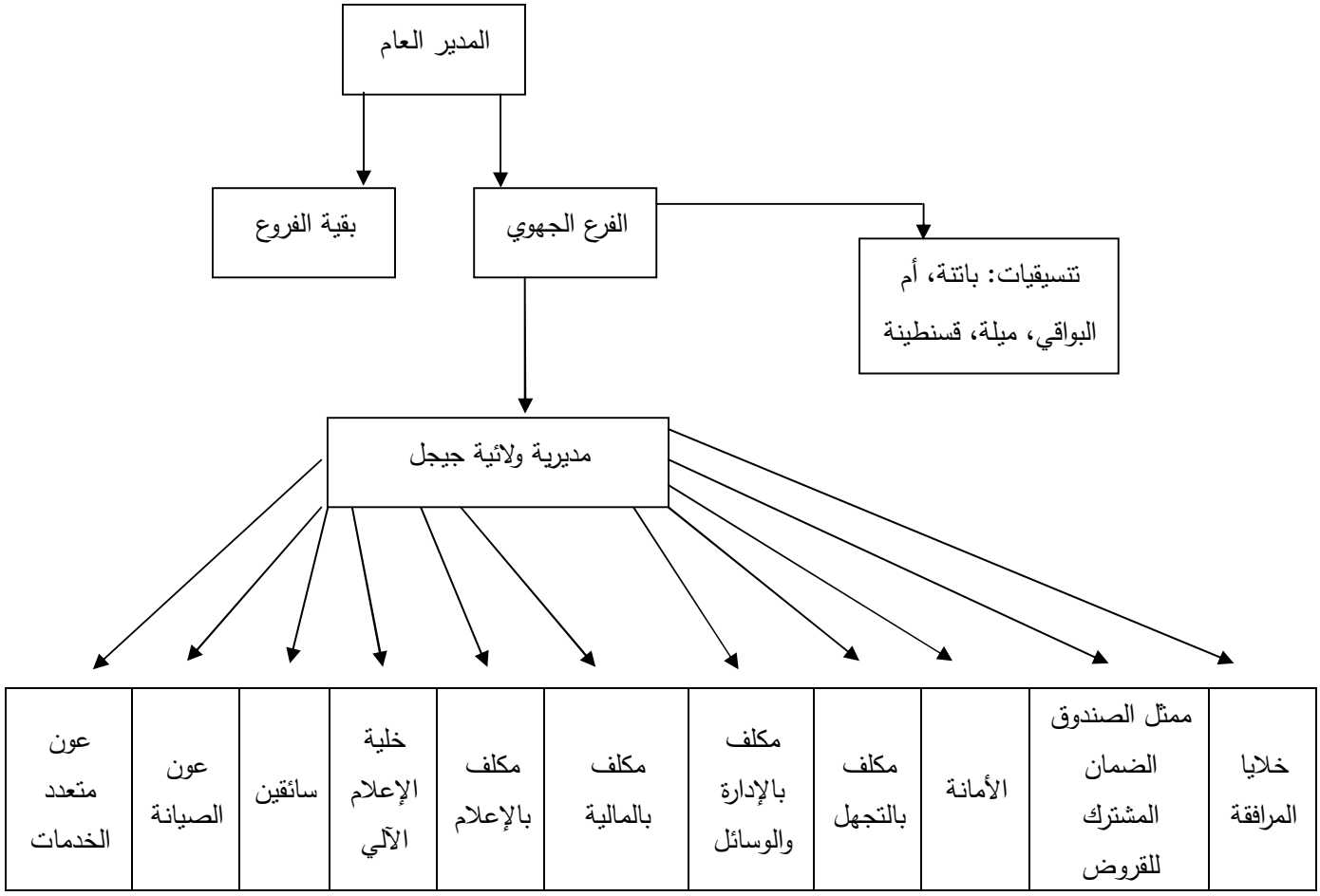

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ثالثا: شروط التأهيل على القروض المصغرة وصيغ تمويل هذه القروض.

1: شروط التأهيل على القروض المصغرة:

الاستفادة من جهاز القرض المصغر لابد أن تتوفر لدى الشخص عدة شروط نذكر منها فيما يلي[1]

-بلوغ سن 18 فما فوق، وهذا حسب المادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم 04/ 05 المؤرخ في 29 ذي العقدة عام 2004 والموافق لـ 22 يناير 2004.

-عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

-إثبات مقر الإقامة.

[1] الموقع الرسمي للوكالة، 30/ 03/ 2022 http: www. Angem.com

-امتلاك شهادة تثبت لكفاءة المهنية أو نتيجة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.

-عدم استفادة من مساعدات أخرى الإنشاء النشاطات.

-القدرة على دفع مساهمات شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط لأجل شراء عناد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط.

-الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر في حالة طلب المقول لقرض بنكيا.

-الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

-الالتزام بتسديد القرض للبنك حسب جدول زمني محدد.

2-صيغ تمويل القروض:

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للقرض المصغر.

2-1-الصيغة الأولى: وتنقسم إلى مستويين:

أ-المستوى الأول: سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتصل عليها المستفيد نقدا وتوجه لشراء المواد الأولية لا تتعدى قيمتها 40000 دج تسدد على مدى 24 شهرا ابتداء من الشهر السادس.

ب-المستوى الثاني: سلفة بدون فائدة وبدون مساهمة شخصية يتحصل عليها المستفيد نقدا.

ولا تتجاوز قيمتها 100000دج توجه لشراء المواد الأولية، تسدد على مدى 36 شهرا ابتداء من الشهر السادس.

-كيفية تسديد مبلغ السلفة الأقل من 40000دج:

تمنح للمستفيد فترة إعفاء تقدر بـ 6 أشهر، ثم يشرع في تسديد في أقساط على مدار 24 شهرا حسب الجدول الزمني المحدد حيث يتم تسديد قسط واحد كل ثلاثي.

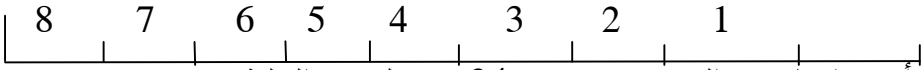

مدة 06 أشهر إعفاء من التسديد. مدة 24 شهر لتسديد السلفة

-كيفية تسديد مبلغ السلفة من 40001دج إلى 000 100دج.

تسديد هذه السلفة بعد أن تمنح للمستفيد فترة إعفاء تقدر بـ 6 أشهر ثم يشرع في تسديد 12 قسطا على مدار 36 شهرا حسب جدول زمني محدد يتم تسديد قسط واحد كل ثلاثي: 12 قسطا على مدار 36 شهرا حسب جدول زمني محدد يتم قسط واحد كل ثلاثي:

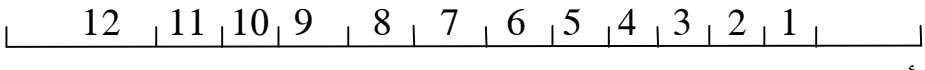

مدة 06 أشهر إعفاء من التسديد مدة 36 شهر لتسديد السلفة.

2- 2-الصيغة الثانية: قرض بنكي فوائد مخفضة 100% مكمل سلفة بدون فائدة توجه للمشايع التي لا تتجاوز كلفتها 1 مليون دج من أجل تمويل شراء العتاد والتجهيزات.

ويلاحظ أن الصيغة الأولى ثنائية التمويل بين المستفيد والوكالة أما الصيغة الثانية فالتمويل يكون ثلاثي:

1% مساهمة شخصية من قيمة المشروع على عاتق المستفيد.

70% قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة بـ 100%.

29%سلفة بدون فائدة من الوكالة.

مساهمة شخصية بـ 1%

يوجد هذا القرض الذي تسهل قيمته إلى غاية 100 مليون سنتيم لتمويل شراء:

-العتاد اللازم للانطلاق في نشاط معين.

-المواد الولية اللازمة للانطلاق في النشاط.

-اشغال صغيرة لتعيئة المحل.

-السلع بالنسبة للنشاط التجارية.

-تأمين العتاد والتجهيزات لمدة سنة.

***كيفية تسديد القرض:**

تمنح للمستفيدين مدة 3 سنوات كفترة إعفاء من تسديد القرض البنكي ضمنها سنة واحدة ويؤجل فيها دفع بالفوائد، ثم تسدد نسبة 70% الخاصة بالقرض البنكي، على أقساط حسب جدول زمني محدد في مدة أقصاها 5 سنوات، بعد 3 اشهر من تسديد سلفة البنك يقوم المتفيد بتسديد السلفة بدون الفائدة الخاصة بالوكالة والمقدرة بـ 29 % في مدة 3 سنوات وحسب جدول زمني محدد.

1سنة إعفاء من التسديد.

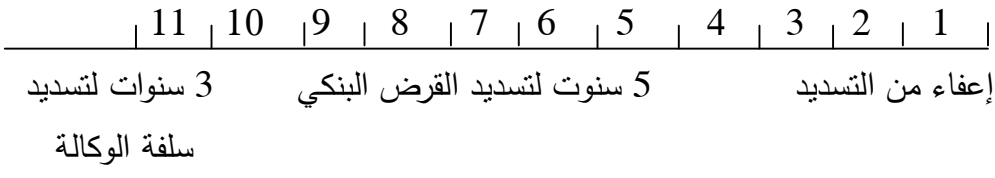

المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من طرف القرض المصغر وأهم الأنشطة التي يمولها هذا الجهاز.

أولا: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من طرف القرض المصغر.

أ-الخدمات المالية:

-تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدات التقنية والمراقبة أثناء تنفيذ نشاطهم...

الجدول رقم (04) الخدمات المالية للوكالة.

طبيعة السلفة	قيمة السلفة	نوع السلفة	تكلفة النشاط
سلفة بفائدة منخفضة	5%- 20%	قرض بنكي	//
سلفة بدون فائدة	%25	شراء عتاد صغير	1000 000دج
سلفة بدون فائدة	%100	شراء مواد أولية	100 000دج

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

-يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتقا المستفيد (5% 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية) تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية.

-تمكن منح سلفة بدون فائدة نسبة 29% من الكلفة الإجمالية المشروع بعنوان إنشاء النشاطات، من أجل شراء عتاد صغير ومواد أولية الانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز كلفتها 1000000دج.

-لشراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100000دج.

***الامتيازات الجبائية:**

-إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.

-تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاث سنوات.

-تعفى من الرسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.

-تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

يمكن أن يستفيد من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستعمال الخاص بالإنشاء.

-تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذا الرسم على النشاط المعني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات وذلك من خلا ثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05) الإخضاع الضريبي:

السنوات	الإخضاع الضريبي
السنة الرابعة	تخفيض70%
السنة الخامسة	تخفيض 50%
السنة السادسة	تخفيض 25%

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

ب-الخدمات الغير المالية:

1-تنظيم المعارف والصالونات.

يندرج ضمن الخدمات الغير المالية التي تقدمها الدولة لصالح المقاولين المستفيدين الذين انطلقوا في ممارسة نشاطاتهم في إطار القرض المصغر ويرمي إلى:

- التشهير بأجهزة دعم إدماج الشباب لدى الفئات السكانية المستهدفة.

-إبراز نجاح المقاولين الذين انطلقوا في ممارسة أنشطتهم في إطار القرض المصغر.

-التعريف بالمنتجات التي أنجزها المقاولون واستقطاب الطلبات عليها.

-تسهيل استفادة الفئات السكانية المستهدفة من مختلف الأجهزة.

-إثارة التبادلات بين المقاولين العرضين حول المهارة المهنية.

-تنظيم أيام إعلامية وأبواب مفتوحة حول القرض المصغر.

2-التكوين: تقوم الوكالة بتطبيق برامج تكوينية تتوافق مع المستوى التعليمي وحجم نشاطاتهم، إذ أن هذه التكوينات مخصصة لتعزيز قدرات المقاولين في مجال التسيير قصد تمكنيهم من تسيير أعمالهم على نجو جيد وبالتالي تطوير نشاطاتهم.

-تسيير المؤسسة الصغيرة.

-التربية المالية.

ثانيا: أهم الأنشطة التي يمولها القرض المصغر:يمول القرض المصغر جميع أنواع الأنشطة دون تمييز وبالتالي فإن المستفيد بملك مطلق الحرية في اختيار النشاط الذي يناسبه شريطة ألا تتجاوز كلفته الإجمالية قيمة مبلغ القرض الممنوح ومن أهم الأنشطة:[1].

1-الصناعة:

-الصناعة الغذائية (صناعة العجائن الغذائية الحلويات العصرية والتقليدية الخ).

[1]منشورات مقدمة من طرف الوكالة الولائية لتسير القرض المصغر بجيجل، مارس، 2022.

-صناعة الألبسة (الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج وحياكة الملابس...الخ)

-الصناعة الجلدية (صنع الأحذية والألبسة الجلدية)

-الصناعة الخشبية (الأثاث ومنتجات خشبية)

-الصناعة المعدنية (صناعة الأقفال، الحدادة وأدوات معدنية)

2-الفلاحة:

-تربية المواشي (الفلاحة، تسمين الأبقار، تربية الدواجن)

-فلاحة الأرض (إنتاج البذور، إنتاج الفلاحة والحضر).

3-الصناعة التقليدية:

*النسيج والزرابي التقليدية (الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطنية).

4-الخدمات:

الخدمات (الإعلام الآلي وخدمات متعددة، الأكل السريع).

5-المبادئ والأشغال العمومية.

*أشغال البناء والمباني (المباني والأشغال العمومية، صناعة مواد البناء الصغيرة).

الجدول رقم (06): التوزيع النسبي للأنشطة الممولة من طرف الوكالة خلال الفترة 2010-2020.

أهم الأنشطة	النسبة المؤوية
الصناعة الغذائية	%20
صناعة الألبسة	%05
الصناعة الجلدية	%02
الصناعة الخشبية	%10
الصناعة المعدنية	%05
تربية المواشي	%25
فلاحة الأرض	%15
النسيج والزرابي	%10
أشغال البناء	%08
المجموع	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تربية المواشي اختلفت على أعلى حصة من تمويلات الوكالة بنسبة 25% ثم تليها الصناعات الغذائية تقدر نسبة 20%ثم الفلاحة بـ 15%، أما الصناعة الخشبية والنسيج والزرابي فيمثلان ما نسبته 10%، أما الأشغال البناء فتقدر نسبتها بـ 8% وتحتل صناعة الألبسة

المترتبة ما قبل الأخيرة حيث قدرت نسبتها بـ 5%، أما الصناعة الجلدية حيث قدرت ما نسبتها بـ 2% وهي في المرتبة الأخيرة.

المطلب الثالث: دور القرض المصغر للوكالة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل 2010-2020

تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا بارزا في سياسة التشغيل وذلك باعتبار أن الوكالة قد منحت عدد معتبرا من القروض التي تقوم الوكالة بمنحها للرجال والنساء، حيث ساهمت في زيادة هذه الجهود في التقليص من عدد الشباب البطالين حيث قدر العدد الإجمالي للوظائف التي تم استحداثها. 15.314. منصب شغل (من 2010- إلى غاية 2020) 52 % منها وظائف خاصة بالنساء و 48% خاصة بالرجال.

1-توزيع المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجنس

الجدول الموالي يظهر لنا التطور الحاصل في توزيع المشاريع حسب الجنس.

الجدول (07): يوضح توزيع عدد المشاريع حسب الجنس.

السنوات	رجال	نساء	المجموع
2010	575	765	1340
2011	1385	1056	2441
2012	2021	1995	4016
2013	663	1305	1968
2014	505	663	1168
2015	556	624	1180
2016	222	124	346
2017	306	395	701
2018	465	383	848
2019	444	414	858
2020	206	242	448
المجموع	7348	7966	15314

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 03: رسم بياني يوضح توزيع عدد المشاريع حسب الجنس

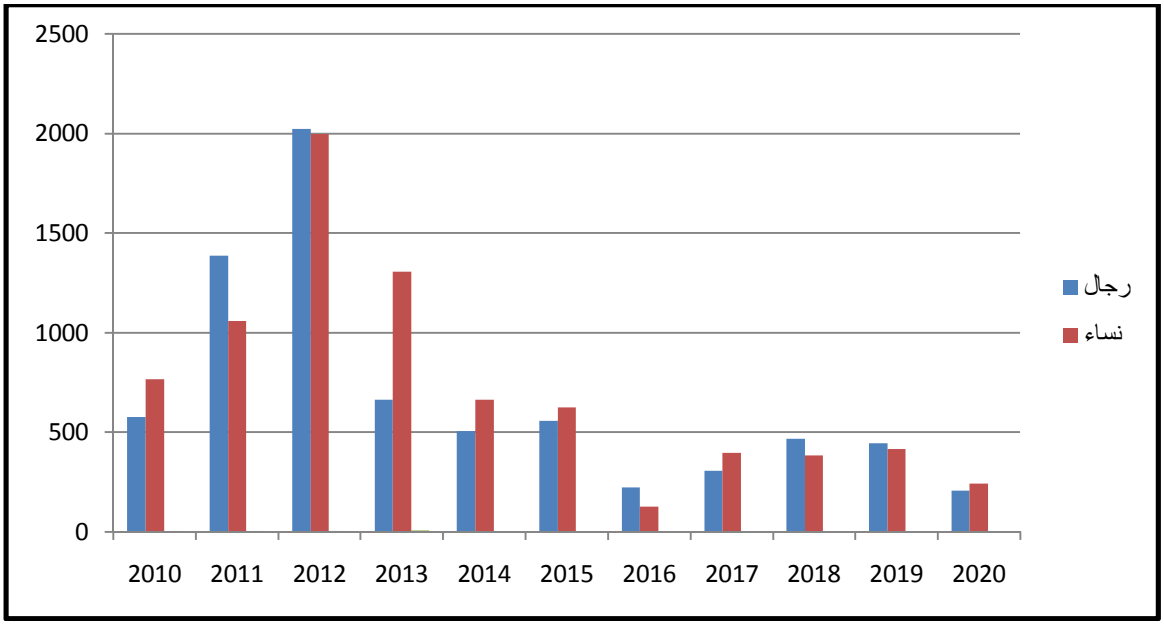

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة المشاريع الممنوحة للنساء أكثر منها بالنسبة للرجال فخلال سنة2010 بلغت حصة النساء 76.575%من إجمالي المشاريع، وهذا يدل على أن نشاط الوكالة يستهدف بالدرجة الأولى تنمية وتقديم إعانات صغيرة للبطالين من أجل تطوير الحرف الصغيرة ومحاربة الفقر وتوفير مصدر للدخل الأسر، وكون أغلب الحرف تمارسها النساء فإن هذه الفئة هي الأكثر حصولا على القروض من قبل الوكالة.

ولقد ارتفعت هذه القيمة من سنة 2011 إلى سنة 2013 حيث قدرت نسبة النساء حوالي 25 % أما نسبة الرجال فقدرت بحوالي 18%، ومنه نلاحظ سيطرة العنصر النسوي على الرجال ، أما من سنة 2013 – 2020 اتضح لنا جليا تراجع نسبة منح المشاريع، وهذا بسبب تراجع أسعار النفط العالمية في تلك الفترة والتي أدت بدورها إلى تراجع الإيرادات وبالتالي انتهجت الدولة سياسة التقشف وقلصت من تمويلها للمشاريع .

2-توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب الفئة العمريةخلال الفترة 2010- 2020:

نظرا للتسهيلات الممنوحة من طرف الوكالة في توزيع المشاريع فقد لاحظنا أن الفئة العمرية من 18 إلى 29 سنة هي الأكثر استفادة من المساعدات الممنوحة من أجل تجسيد مشاريع مصغرة، وفيما يلي نستعرض جدول توزيع المشاريع حسب الفئة العمرية.

الجدول رقم (08): يوضح توزيع المشاريع حسب الفئة العمرية 2010- 2020.

السنوات	الفئة العمرية					المجموع الكلي
	18-29 سنة	30-33 سنة	40- 49 سنة	50- 59 سنة	60 سنة فما فوق	
2010	/	/	/	/	/	/
2011	/	/	/	/	/	/
2012	1792	987	593	368	176	3916
2013	795	542	382	173	76	1968
2014	511	359	203	71	24	1168
2015	522	386	181	67	24	1180
2016	145	117	55	19	10	346
2017	246	207	123	92	33	701
2018	341	271	150	58	28	848
2019	348	273	149	68	20	858
2020	171	61	86	39	13	370
المجموع	4471	3203	1922	955	404	/

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم 04 : رسم بياني يوضح توزيع المشاريع حسب الفئة العمرية

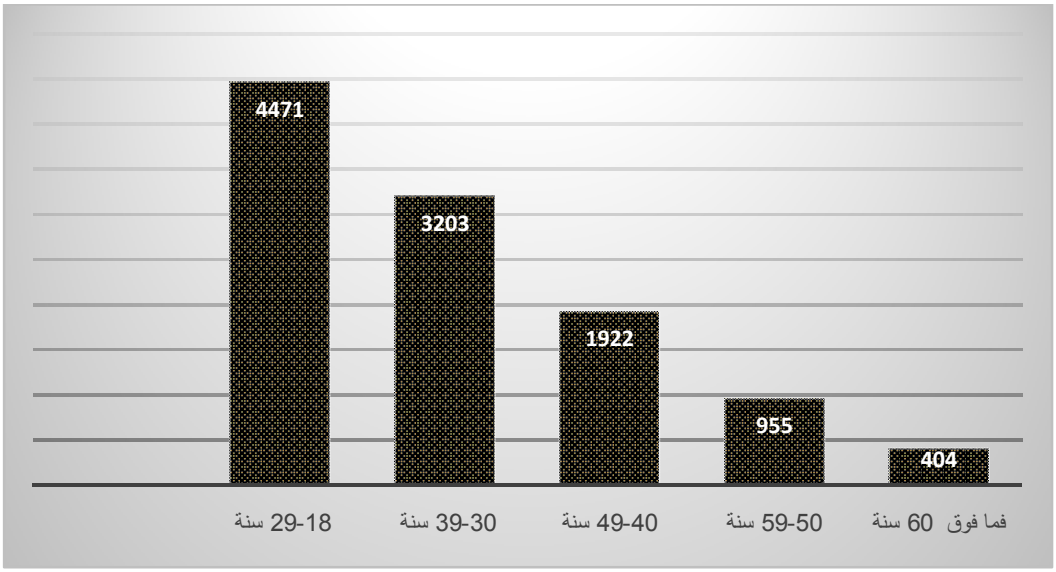

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل التالي نلاحظ أن فئة الشباب هي الأكثر استفادة من هذه المشاريع حيث استفاد الشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 18 سنة إلى 29 سنة من 4471 مشروع من إجمالي المشاريع الكلية الممنوحة من طرف الوكالة، يليهم عدد المستفيدين الذين تتراوح أعمارهم بين 30- 39 سنة بـ

3203 مشروع، أما الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 40- 49 سنة استفادوا من 1922 مشروع، حيث أنه لم تستثني الوكالة ولم تحرم الأشخاص الذين تجاوزوا 60 سنة من تقديم المساعدة والدعم لهم. حيث قدرت بـ 404 مشروع.

3-توزيع المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط:

تقوم الوكالة بتمويل عدة نشاطات، وحسب ما ورد من إحصائيات عن الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر فقد بلغ عدد المشاريع الممنوحة خلال الفترة 2010-2020، 15849 مشروعا وقد كانت الحصة الأكبر منها خاصةبالنشاطات المتعلقة بإنشاء الصناعات الصغيرة حيث بلغ عددها 5565 مشروع وبلغ قطاع الفلاحة 4778 مشروع وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): يوضح توزيع المشاريع حسب قطاع النشاطات.

القطاعات / السنوات	الفلاحة	الصناعات الصغيرة	الحرف	الخدمات	البناء	الصيد البحري	التجارة	المجموع
2010	735	337	111	132	22	3	/	1340
2011	1380	605	107	200	150	3	/	2441
2012	873	1749	561	295	538	/	/	4016
2013	92	666	880	156	172	2	/	1968
2014	342	477	54	224	58	9	4	1168
2015	340	474	39	253	61	6	4	1180
2016	82	121	35	48	58	0	2	346
2017	282	295	23	57	42	2	0	701
2018	295	326	42	93	88	3	1	848
2019	264	317	46	109	108	12	1	858
2020	93	198	27	60	57	11	2	448
المجموع	4778	5565	1925	1627	1889	51	14	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الشكل رقم 05 : رسم بياني يوضح توزيع المشاريع حسب قطاع النشاطات

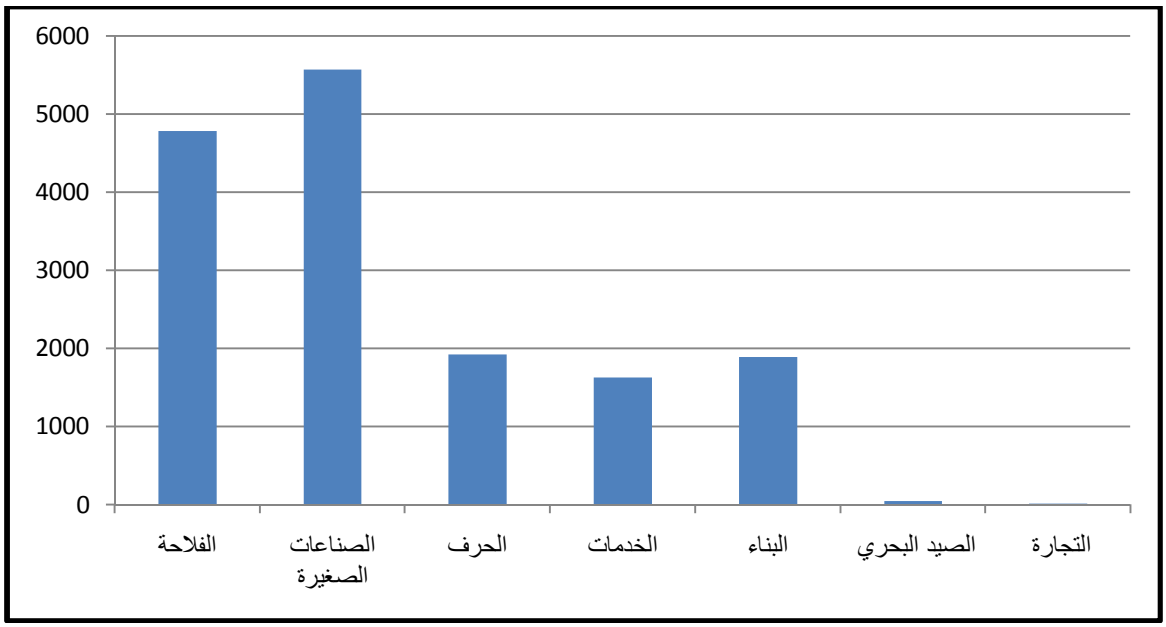

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل البياني يتضح لنا أن اكبر القطاعات استفادة من توزيع المشاريع هي قطاع الصناعات الصغيرة حيث قدرت قيمتها بـ 5565 مشروع، تم يليها قطاع الفلاحة بقيمة 4778 مشروع، تم قطاع الحرف والبناء والخدمات بقيمة 1925، 1889، 1627 مشروع على الترتيب أما قطاعي التجارة والصيد البحري فيها قطاعين حديثين تم الشروع في تمويلهما من سنة 2012 إلى 2020 حيث سجل قطاع الصيد البحري 51 مشروع أما قطاع التجارة 14 مشروعا فقط وهو في المرحلة الأخيرة.

4- توزيع المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة حسب صيغة التمويل:إن تجسيد المشاريع على أرض الواقع يتطلب توفير التمويل اللازم لها، وعلى هذا الأساس فقد وضعت الوكالة صيغتين ماليتين من أجل تمويل المشاريع، حسب الهدف من المشروع وحجمه، فنجد السلفة وهي صيغة ثنائية بين المستفيد والوكالة فقط، تهدف أساسا لتمويل شراء المواد الأولية، والصيغة الثلاثية التي تعتمد على القرض البنكي وعموما تكون في حالة المشاريع، والجدول التالي يوضح مبلغ التمويل حسب كل نوع:

الجدول رقم (10): يوضح توزيع المشاريع حسب صيغة التمويل

السنوات	التمويل بدون سلفة	التمويل الثلاثي	المجموع
2010	34598541.25	12351174.26	46949715.5
2011	94234085.24	6251926.16	100486.01
2012	160753507.02	19877522.81	180631.030
2013	81874789.08	18536683.27	83728452.4
204	46128773.34	50670853.70	96799627
2015	456074327.53	51685171.52	97759499.1
2016	17695170.80	21000860.59	38696031.4
2017	30565870.59	11080348.23	41646218.8
2018	42932318.17	16179479.49	59.111797.7
2019	44783545.31	15979845.79	463815301
2020	24198986.24	11705070.08	35904056.3
المجموع	235318935,9	1033839915	/

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات من طرف الوكالة.

الشكل رقم 06: رسم بياني يوضح تمويل المشاريع

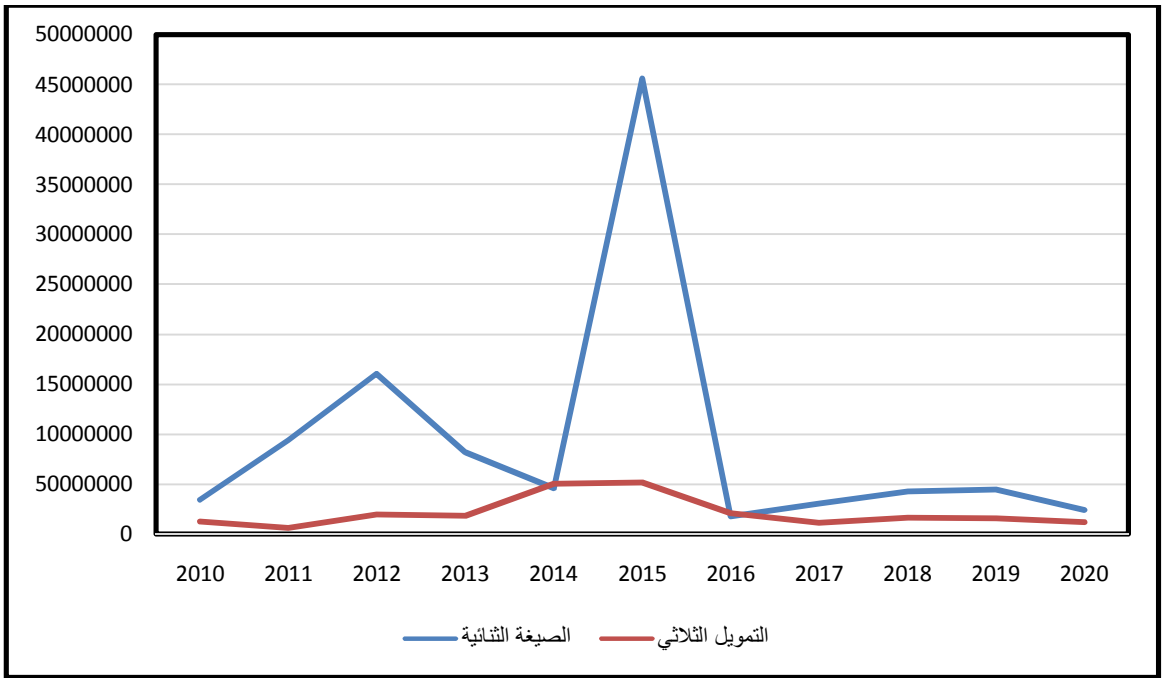

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن مبالغ تمويل المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة سجلت معدلات زيادة السنوية معتبرة ابتداءا من سنة 2010 إلى 2015 والتي تعتبر سنة الدروة، بعدها عرفت هذه المبالغ تراجعا بنسبة للصيغتين معا، سواء التمويل الثنائي الممنوح من طرف الوكالة فقط، ولكن التمويل الثلاثي الذي يتدخل فيه البنك وهو ينعكس تماما على شكل البنوك الممنوحة.

من جهة أخرى نلاحظ أن هذه المبالغ معتبرة حيث بلغ مجموع القروض الثنائية خلال فترة الدراسة 10338399.5 دج وهو يمثل 18.5% من المبلغ للقروض الممنوحة في حين بلغ مبلغ القروض الثلاثية 235318935.9دج أي بنسبة 81.5% من المبلغ الكلي وهذا راجع لكون القروض البنكية موجهة لتمويل مشاريع كبيرة وبالتالي تتطلب أموالا كبيرة عكس الصيغة الثنائية التي تعتمد على تمويل الوكالة فقط وموجهة بالأساس لاقتناء مواد أولية فيكون المبلغ المخصص لها صغير.

5-مساهمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة في خلق مناصب الشغل.

جدول رقم11 : يوضح مساهمة المشاريع في خلق مناصب الشغل المنشأة

السنوات	مناصب شغل المنشأة							المجموع
	الفلاحة	الصناعات الصغيرة	الحرف	الخدمات	البناء	الصيد البحري	التجارة	
2010	735	337	121	152	36	3	/	1384
2011	1380	613	107	204	155	9	/	2468
2012	873	1763	492	338	560	0	/	4026
2013	92	668	900	206	185	2	/	2053
2014	353	485	54	379	88	14	8	1381
2015	356	494	39	412	79	12	8	1400
2016	92	146	35	72	76	0	4	425
2017	295	301	25	69	48	4	0	742
2018	311	340	42	111	98	3	1	906
2019	279	333	46	134	121	12	1	926
2020	96	213	27	76	53	6	4	475
المجموع	4862	5693	1888	2153	1499	65	26	22864

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الشكل رقم 06 : رسم بياني يوضح مساهمة المشاريع في خلق مناصب الشغل

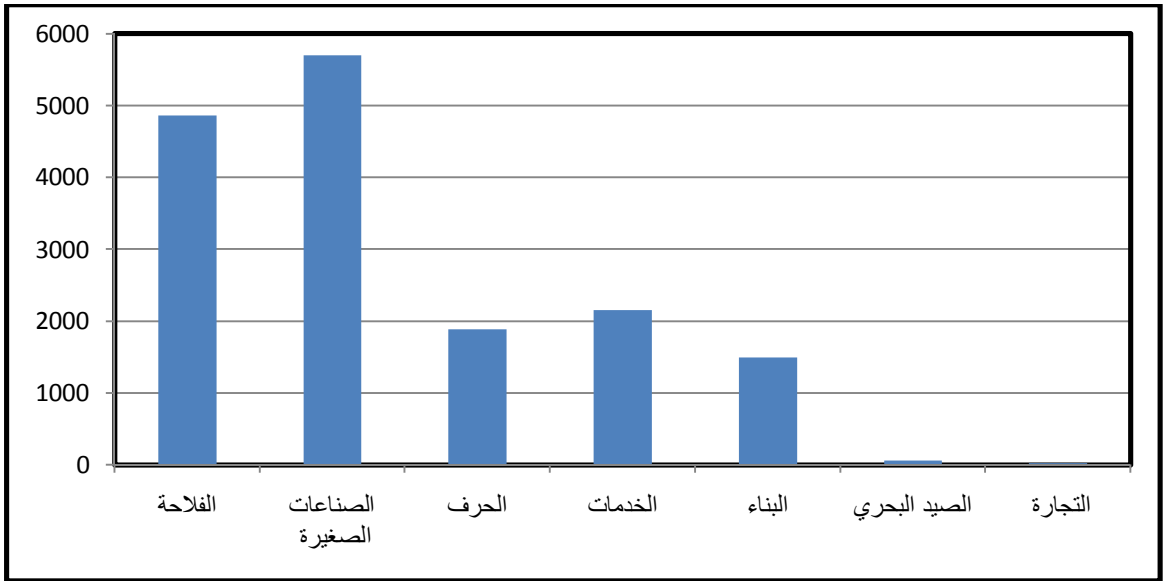

المصدر: من إعداد الطالتين

الشكل البياني الخاص بتوزيع مناصب شغل المنشأة حسب القطاعات الاقتصادية ينطبق تماما على الشكل الخاص بتوزيع القروض حسب القطاعات الاقتصادية، فالقطاعات التي استفادت من أعلى نسبة من القروض إنشاء هي نفسها القطاعات التي وجدت أعلى نسبة من الوظائف.

فنلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة لوحده ساهم في إنشاء 5693 منصب شغل من إجمالي مناصب شغل المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم يليه قطاع الفلاحة بقيمة 4862 منصب شغل وهو في المرتبة الثانية، يليه قطاع الخدمات ثم الحرف ثم البناء بقيم: 2153، 1888 و 1499 منصب على الترتيب، أما قطاعي الصيد البحري والتجارة فلم تبلغ نسبة مساهمتها معا 1% من إجمالي مناصب شغل المنشأة.

المبحث الثاني: مساهمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع جيجل ANDE في التنمية المحلية:

شهدت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا تطورا ملحوظا منذ إنشائها إذ أنها تحتل المرتبة الأولى من خلال تدعيم المؤسسات وتوفير فرص العمل على غرار نظيراتها من الهياكل الأخرى ولمعرفة أكثر بهذه الوكالة قمنا بدراسة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية جيجل.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية فرع جيجل.

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANDE.

نشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ضمن سلسلة الإجراءات المتحدة من طرف الدولة بهدف دعم سياسة التشغيل، وقد تم إنشاء الوكالة عبر سلسلة من النصوص التشريعية واضحة بذلك الإطار العالم والأسس المنظمة لها والتي تم نشرها في سنة 1996م وسنة 2020.[1]الأمر التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

الأمر التنفيذي رقم 20- 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 يتضمن تغيير تسمية الوكالة إلىالوكالة الوطنية لدعم وتنمية والمقاولاتية وهذا تحويل سلطة الوصاية عليها من وزارة العمل والتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

1-تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتيةANDE: هي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها وفقا مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل بالإضافة إلى تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولاتية.

تضم الوكالة الوطنية فرع جيجل تغطية كل الدوائر والبلديات على مستوى الولاية يقع الفرع حاليا في حي عسعوس 200 مسكن عدل، بومارشي بعد ما كان سابقا مقره الحي الإداري.

يتم التسجيل فيها من طرف الشباب ذوي المشاريع عن طريق وثيقة واحدة فقط تسمى استمارة التسجيل تحمل من الموقع الالكتروني للوكالة w ww. ansej. Og. Dg من خلال التسجيل عن طريق الموقع اللالكتروني promoteur. Ansej. Org. Dg

كما يحدد المبلغ الأقصى الاستثمار فيها بعشرة ملايين دينار جزائري (10000.000) دج سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع.

القروض الغير مكافأة والمكلفة للمشروع لا تدخل في حساب الحد الأقصى الاستثمار.

---

[1]مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم التنمية المقاولاتية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الجريدة الرسمية.

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية ANDE.

-تقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع.

-تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بنشاطاتهم.

-تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز (بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي الإجراء ولغير الإجراء...)

-تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات.

-ضمان تكوين متعلق بالمؤسسة لصالح الشباب ذوي المشاريع.

-تشجيع كل تشكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة و توسعها.

ثالثا: شروط التأهيل.

-أن يتراوح سن الشباب ما بين 19 و 20 سنة كحد أقصى.

-أن يكون أو يكونوا ذوي شهادة أو تأهيل مهني و أو لديهم مؤهلات معترف بها.

- أن يقدم أو يقدموا مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.

-أن لا يكونوا شاغلين وظيفة مأجورة عند تقديم استمارة التسجيل للاستفادة من الإعانة.

-أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث النشاطات.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومسار إنشاء المؤسسة.

1-الهيكل التنظيمي:

كانت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعتمد عن هياكل بسيطة جدا، ولا تحتوي على خلايا كثير الفروع المكلفة بالتشغيل، ومع مرور الوقت والتعديلات الوزارية الجديدة أبدت الدولة اهتماما بهذا الجهاز، ومنه عرف الهيكل التنظيمي تطور كبير وتعديلات في مختلف المصالح والشكل التالي يوضح تنظيم مختلف مصالح الوكالة:

الشكل رقم (07): مخطط الهيكل التنظيمي.

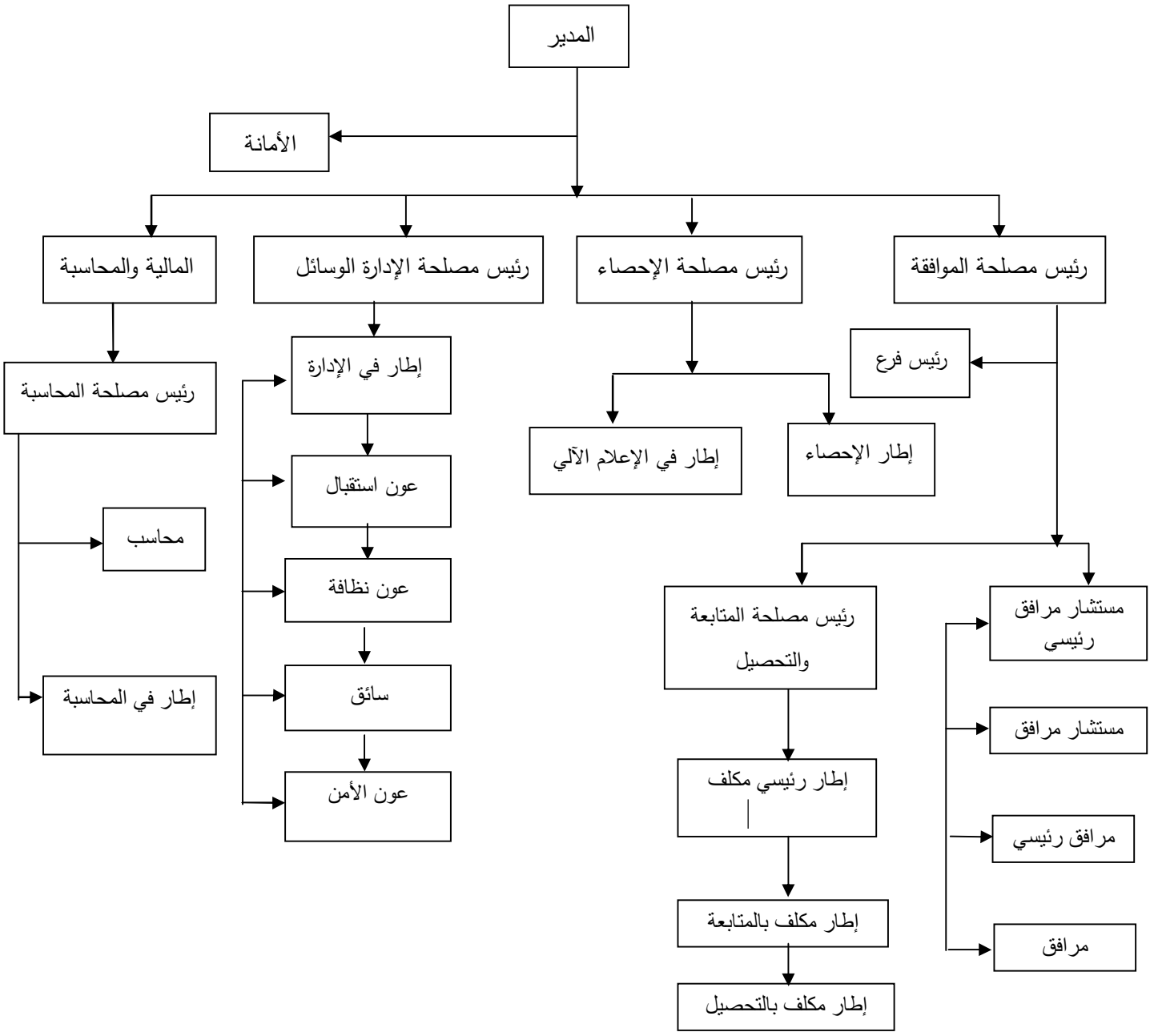

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

2- مهام كل مصلحة من مصالح الوكالة:

- **مهام المدير:**

- متابعة مشاريع التنمية في الوكالة.
- إدارة الوكالة السهر على حسن سيرها.
- يدير ويسير الميزانية التي تمول المشاريع.

- **مهام المكلف بالإحصاء:**

- إنشاء وتحديث ملف المؤسسات المصغرة والناجحة.
- الاستماع غلى انشغالات الشباب.
- المشاركة في إثراء وتحديث الموقع الالكتروني في النشرية الخاص بالوكالة في الولاية.
- تعريف وتبسيط جهاز الوكالة لدى الشباب والاستفادة منه.
- يعتبر كمساعد للمدير حيث بكلفة المدير بمهام داخلية أو خارجية مع هيئات أخرى.
- المشاركة في التظاهرات حيث يقوم بتحضير كل ما يلزم للمشاركة في المظاهرات.

- **مهام قسم الإحصاء والإعلام الآلي:**

- المبادرة بكل دراسة تتعلق بالمؤسسة المصغرة وتشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب.
- إعداد المخططات التقريرية لتعداد المستخدمين.
- إعداد مخطط التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف وتمويل مستخدمي الوكالة.
- ضمان المحافظة على الأرشيف طبعا للتنظيم المعمول به.
- تحسين جرد الممتلكات الوكالة المنقولة والعقارية.
- القيام بعملية تهيئة وإعادة تهيئة منشأة الوكالة.

- **المهام المالية والمحاسبة:**

- إعداد ميزانية الوكالة وضمان تنفيذها ومتابعتها ومراقبتها.
- ضمان مسك الدفاتر وسجلات الوكالة طبقا للتنظيم المعمول به.
- تدعيم الحصيلة المحاسبة والجبائية للوكالة.
- الحرص على التمويل المنظم للحسابات البنكية لتمويل مشاريع الشباب وأصحاب المشاريع.
- ضمان تسيير طلبات التمويل.

- **مهام مصلحة المراقبة.**

- المهنة الرئيسية هي مرافقة الشباب للحصول على التجهيزات اللازمة.
- توجيه الشباب نحو الاستثمار في المشاريع التي تخلق قيمة مضافة.

مرافقة الشباب عند دخوله مرحلة الاستغلال عن طريق المعاينات المبدئية في مقر عمله

3- مسار انشاء مؤسسة:

3-1.-تقديم المشروع أمام لجنة انتقاء واعتماد تمويل المشاريع:

خلال هذه المرحلة تقومون بعرض مشروعكم أمام لجنة انتقاء واعتماد تمويل المشاريع، لدراسته والفصل فيه سواء بالقبول والتأجيل أو الرفض المعلل.

-حالة القبول: إيداع ملفكم الإداري والمالي.

-حالة التأجيل: عليكم برفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من أجل إعادة عرض المشروع مرة أخرى أمام اللجنة.

-حالة الرفض: يمكنكم تقديم طعن لدى الملاحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

3- 2 الموافقة البنكية والإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة.

*يودع ملفكم لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.

*بعد الحصول على الموافقة، انتم ملزمون بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسستكم المصغرة.

3-3 تكوين الشباب المستثمر:

قبل تمويل مشروعكم يجب عليكم إتباع تكوين فيما يخص.

تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكونيها.

3-4 تمويل المشروع:

بعد الإنشاء القانوني للمؤسسة المصغرة وإتمام الإجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

3- 5إنجاز المشروع والدخول في مرحلة الاستغلال.

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة وإتباع كل الإجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد وتركيبته لمباشرة النشاط. الترقيم الخاص بهذا العنصر فيه خلط كبير

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل خلال الفترة 2010-2020

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا في ولاية جيجل من بين المؤسسات التمويلية التي لها دور فعال في تشجيع الشباب على تطبيق أفكارهم وإعطائهم الفرصة لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع وذلك بتقديم تسهيلات وتسطير برامج تنموية من أجل منح القروض ومرافقتهم لتطبيق مشاريعهم لخلق تنمية محلية.

1- توزيع المشاريع الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس

جدول رقم 12 : يبين توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2010\2020)

السنوات	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
2010	320	27	347
2011	678	31	709
2012	1059	41	1100
2013	669	39	708
2014	687	37	724
2015	375	25	400
2016	139	10	149
2017	44	10	54
2018	91	11	102
2019	51	12	63
2020	31	10	41
المجموع	4144	253	4397

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية جيجل

من خلال الجدول والرسم البياني أدناه يتبين لنا جليا أن عدد القروض الممنوحة للذكور أكثر بكثير من القروض الممنوحة للإناث ، حيث بلغ عدد القروض الممنوحة للرجال سنة 2012 م 1059 قرض أي بنسبة97% بينما لا يتجاوز هذا العدد 41 قرض بالنسبة للنساء أي بنسبة 3% وهذا راجع لنوع القروض الممنوحة في تلك الفترة بحيث كانت أغلب القروض موجهة لقطاع الخدمات والفلاحة والصناعة ونقل البضائع وهذه القطاعات لا تتناسب مع طبيعة المرأة وعادات وتقاليد المنطقة ، لترتفع نسبة استفادة الإناث من القروض مقارنة بالسنوات الماضية إلى 18% سنة 2017 م وتصل إلى 19.4 % سنة 2018 لتبلغ ذروتها 24% سنة 2020 رغم سياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة في منح القروض بسبب تراجع

أسعار النفط ، وهذا بسبب طموح وميول المرأة من أجل دخول عالم الشغل ومحاولتها خوض تجارب من أجل تجسيد أفكارها، خاصة في مجال الخياطة وصناعة الحلويات من أجل التعريف بمنتوجات الولاية وعاداتها وتقاليدها وجلب السواح وإقبالهم على إقتناء هذه المنتوجات الشيء الذي ساهم في خلق العديد من مناصب الشغل في الولاية والمساهمة في دفع عجلة التنمية المحلية في المنطقة .

الشكل رقم 08 : رسم بياني يوضح توزيع المشاريع حسب الجنس

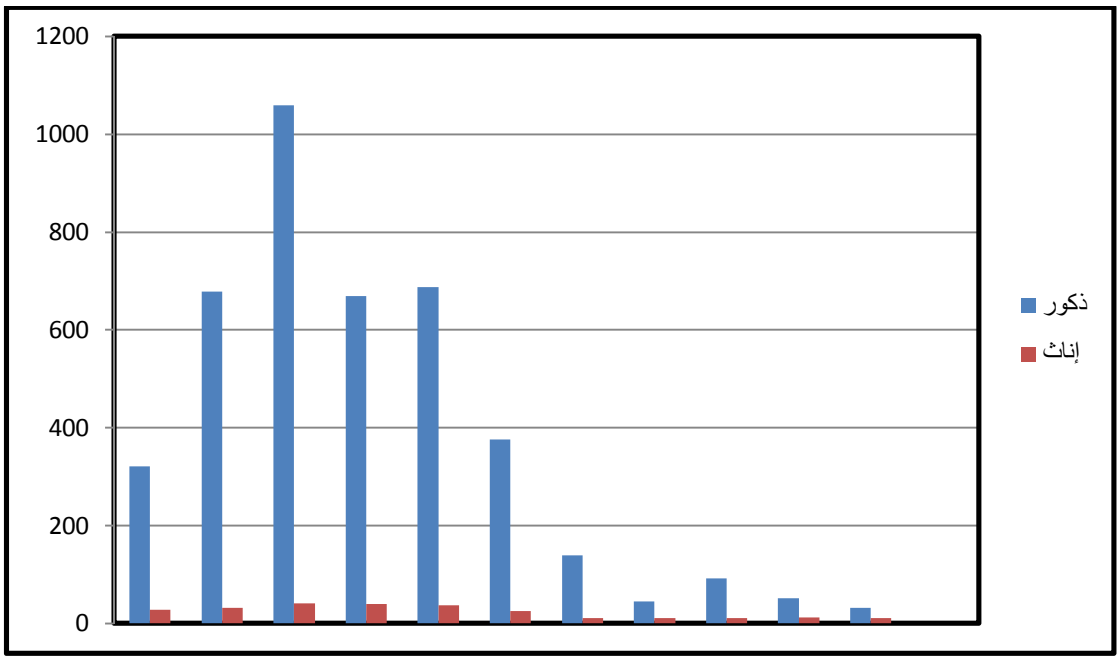

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب المستوى التعليمي :

إن المساعدات والتحفيزات المقدمة من قبل الوكالة إلى شريحة الشباب خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين حفزتهم على الاستثمار في مختلف القطاعات وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 13 : يوضح المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

السنوات	المستوى التعليمي			المجموع
	جامعي	تكوين مهني	تكوين تأهيلي	
2010	**37**	**109**	**201**	**347**
2011	64	120	525	709
2012	61	179	860	1100
2013	44	153	511	708
2014	56	245	423	724
2015	51	155	194	400
2016	34	76	39	149
2017	18	36	00	54
2018	18	84	00	102
2019	24	39	00	63
2020	23	17	01	41
المجموع	430	1213	2754	4397

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية جيجل

الشكل رقم 09: رسم بياني يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي

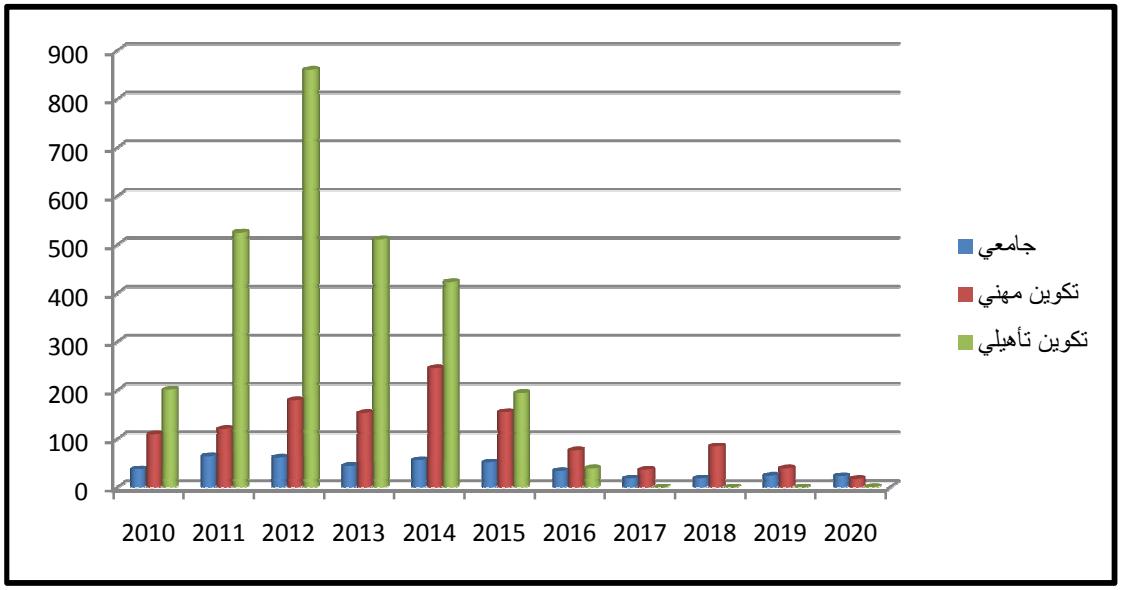

المصدر : من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول والرسم البياني أعلاه يتضح لنا أن توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي كان موجه بالدرجة الأولى إلى الشباب أصحاب التكوين التأهيلي حيث بلغ عدد القروض في هذا المجال

سنة 2012 م 860 مشروع بنسبة 78% بينما أستفاد أصحاب التكوين المهني من 120 مشروع بنسبة 16% ليأتي الشباب الجامعي في آخر الترتيب بنسبة 5.54%وهذا لكون الدولة في هذه الفترة أعطت أهمية كبيرة لميدان التكوين المهني والتمهين وهذا من أجل مرافقة الشباب البطال وتشجيعه على التكوين وتأهيلهم من أجل دخول عالم الشغال من الباب الواسع ، وحمايتهم من الآفات الاجتماعية ، كل هذا أدى إلى زيادة القروض لأصحاب التكوين التأهيلي والمهني ، مما ساعد ذلك في التقليل من حدة البطالة وخلق مناصب شغل جديدة تتماشى مع سوق العمل ، بينما أغلب الشباب الجامعي لا نجد عنده طموح من أجل تطوير المقاولاتية وخلق أفكار إبداعية ، فكل الجامعيين نجدهم يتجهون إلى العمل في قطاعات الدولة سواء قطاع الخدمات أو المصانع وهذا ما نجده على أرض الواقع.

3- توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية:

من خلال الجدول التالي نحاول أن نوضح توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2010- 2020

الجدول رقم 15 : يوضح توزيع المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الفلاحة	844	13	33	90	108	238	165	60	32	68	33	04
الصناعة	651	71	84	116	140	134	62	20	06	06	08	04
الاشغال العمومية و البناء	734	74	94	150	148	138	78	23	03	08	07	11
الخدمات	984	79	179	272	212	148	53	22	01	09	05	14
المهن الحرة	156	13	24	15	22	17	18	11	09	06	06	15
الحرف	96	18	12	17	18	20	09	01	00	00	01	00
الصيانة	117	09	13	15	22	20	13	12	03	05	03	02
الصيد	26	00	01	06	08	09	02	00	00	00	00	00
نقل البضائع	592	30	186	353	22	00	00	00	00	00	00	01
نقل المسافرين	44	06	16	20	02	00	00	00	00	00	00	00
نقل التبريد	153	34	60	46	06	00	00	00	00	00	00	00
المجموع	4397	347	709	1100	708	724	400	149	54	102	63	41

عدد المؤسسات

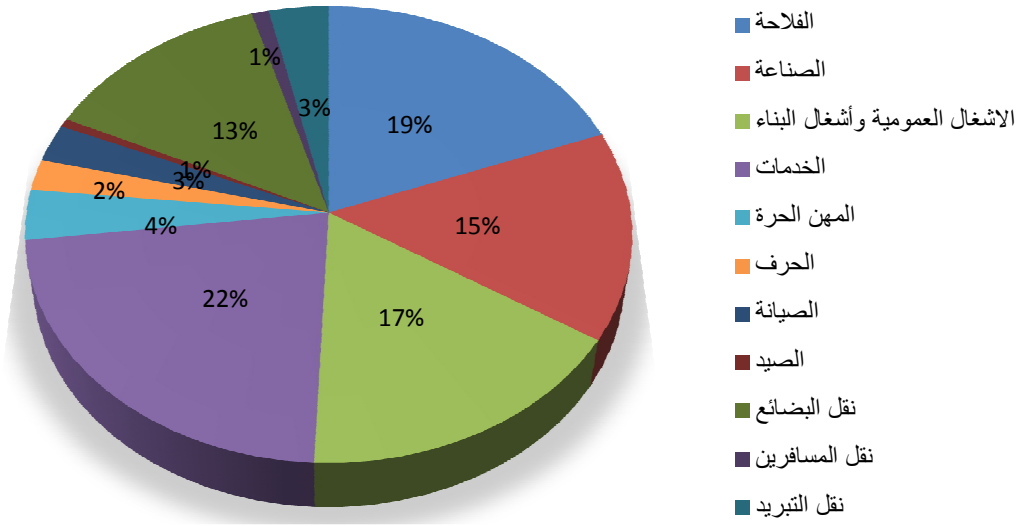

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ أن أكثر القطاعات الاقتصادية استفادة من قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ولاية جيجل هو قطاع الخدمات حيث بلغ عدد المشاريع الممنوحة لهذا القطاع في الفترة الممتدة من (2010 – 2020) 984 مشروع بنسبة 22% من إجمالي القطاعات الاقتصادية الممولة من طرف الوكالة والبالغ عددها عشر قطاعات وهذا راجع لكون ولاية جيجل منطقة سياحية لها موقع استراتيجي ممتاز وشريط ساحلي ممتاز، كل هذا يتطلب توفير خدمات كثيرة من أجل النهوض بقطاع السياحة هذا ما جعل شباب المنطقة يستثمرون في هذا القطاع.ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة 19% لكون المنطقة تتوفر علة ثروة غابية كبيرة تشجع على الاستثمار في تربية الأبقار والدواجن كما توجد سهول كثيرة تشجع الشباب على الاستثمار في زراعة أشجار الحوامض والفراولة ..الخ كل هذا شجع الشباب على الاستثمار في مثل هاته المشاريع مما ساعد في خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من نسبة البطالة، وتحقيق التنمية المحلية في المنطقة تم يليه قطاع الأشغال العمومية والبناء بنسبة 16% تم قطاع الصناعة بنسبة 14% ، وفي أدنى الترتيب يأتي قطاع الصيد البحري ويعود هذا العزوف عنه بسبب ارتفاع التكاليف للاستثمار في هذا القطاع ، أما قطاع الحرف والمهن الحرة ونقل المسافرين فهي قطاعات لا تحتاج إلى أموال كثيرة باستطاعة المستثمر تمويلها من أمواله الخاصة وتغطية تكاليفها بسهولة دون اللجوء إلى الاقتراض .

4- توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب نوع التمويل:

لقد حققت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تطورات عديدة في مختلف القطاعات وهذا حسب النتائج المتوفرة لدينا من حيث صيغ التمويل الثلاثي والثنائي للمشاريع الممولة وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 16 : يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

السنوات	نوع التمويل			المجموع
	ثنائي	ثلاثي	تمويل ذاتي	
2010	24	223	00	347
2011	40	669	00	709
2012	25	1075	00	1100
2013	14	694	00	708
2014	04	720	00	724
2015	04	396	00	400
2016	02	147	00	149
2017	03	51	00	54
2018	00	102	00	102
2019	03	60	00	63
2020	10	30	01	41
المجموع	129	4267	01	4397

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية جيجل

من خلال الجدول والرسم البياني أدناه نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في منح المشاريع من سنة إلى أخرى حيث كان عدد المشاريع سنة 2010 347 مشروع ليرتفع هذا العدد إلى 1100 مشروع بنسبة 100% ، وتعود هذه الزيادة في منح المشاريع في الفترة الممتدة من (2012 إلى غاية 2014) بسبب ارتفاع أسعار النفط وانتعاش السوق المالي وزيادة الودائع داخل البنوك ، بحيث تلعب البنوك دورا هاما في إنشاء مؤسسا مصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، ويتجلى ذلك من خلال صيغة التمويل الثلاثي التي قدرت ب 1075 مشروع سنة 2012 م أي بنسبة تقريا 97% وهي نسبة كبيرة مقارنة مع ما تقدمه الوكالة في صيغة التمويل الثنائي والمقدر بـ 25 مشروع أي بنسبة تقريا 3% من مجموع المشاريع الممولة ، لتتراجع نسبة منح المشاريع ابتداء من 2015 لتصل إلى 30 مشروع فقط سنة 2020 وهذا بسبب انهيار أسعار المحروقات والركود الاقتصاد العام الذي شهدته الجزائر والعالم بصفة عامة

الشكل رقم 11 : رسم بياني يوضح توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل

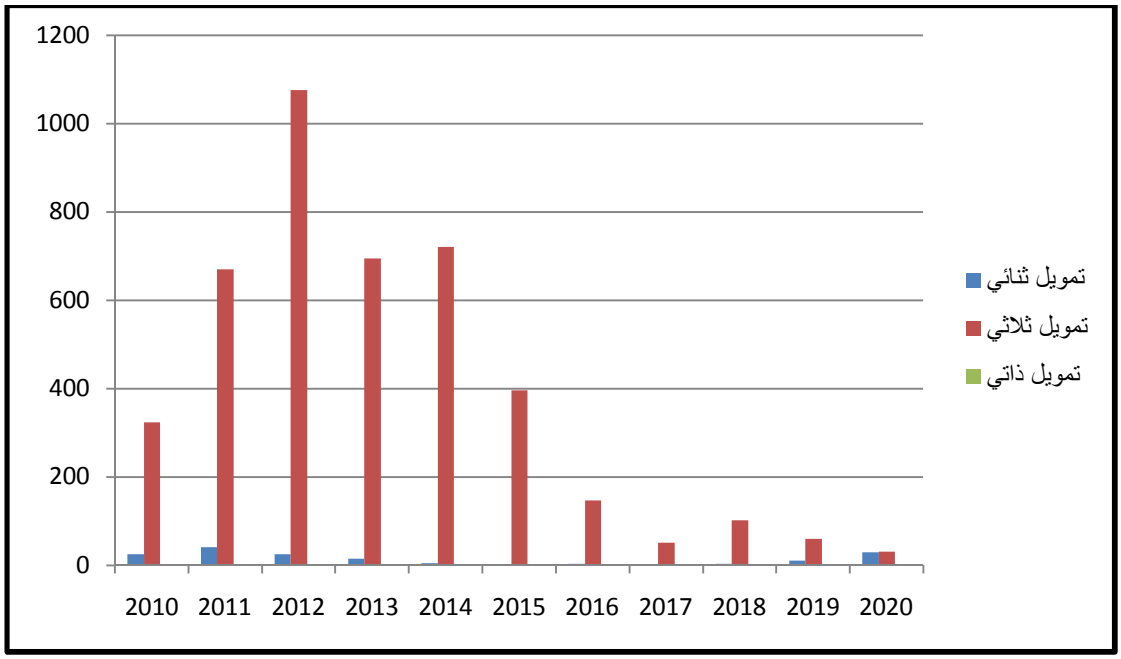

المصدر: من إعداد الطالبتين

5 – تعداد مناصب الشغل المنشأة حسب القطاعات الاقتصادية

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في خلق العديد من مناصب الشغل الجديدة ودفع عجلة التمنية في الولاية وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 17 : يوضح تعداد مناصب الشغل المنشأة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع
الفلاحة	16	43	154	220	486	347	131	70	148	67	9	1691
الصناعة	103	119	242	440	394	149	60	13	18	18	12	1568
الأشغال العمومية البناء	117	130	300	416	346	211	60	7	21	16	27	1651
الخدمات	96	245	421	420	314	116	57	4	23	10	11	1717
المهن الحرة	26	35	31	50	35	40	24	22	14	11	45	333
الحرف	30	15	37	44	60	21	1	0	0	2	0	210
الصيانة	12	17	29	53	41	25	25	5	10	6	5	228
الصيد	0	01	14	32	39	09	00	00	00	00	00	95
نقل البضائع	33	259	492	40	00	00	00	00	00	00	02	826
نقل المسافرين	06	24	25	03	00	00	00	00	00	00	00	58
نقل التبريد	39	85	61	13	00	00	00	00	00	00	00	198
المجموع	478	973	1806	1731	1715	918	358	121	234	130	111	8575

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية جيجل

الشكل رقم 12: رسم بياني يوضح تعداد المناصب المنشأة حسب القطاعات الاقتصادية

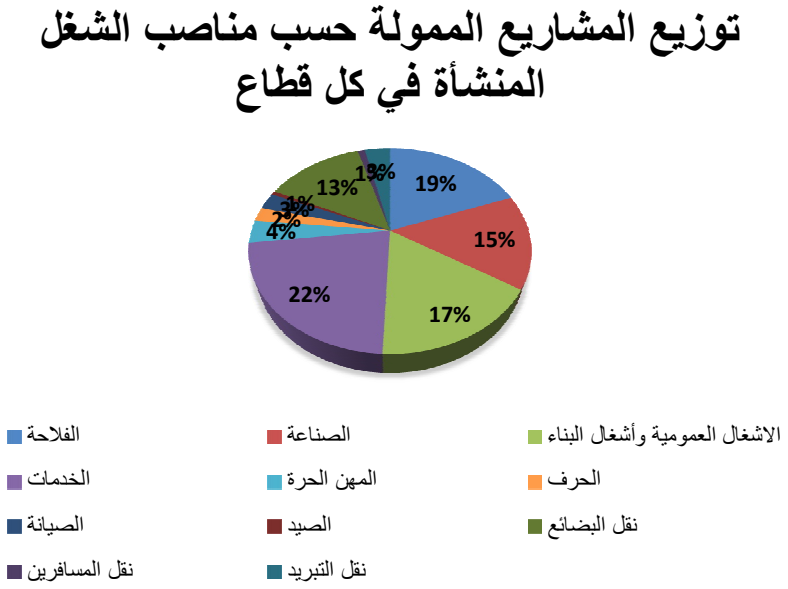

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول والرسم البياني الموضحين أعلاه، يتضح لنا جليا أنه كان هنالك تزيد مستمر وملحوظ في خلق مناصب الشغل الجديدة في الفترة الممتدة من (2010 إلى غاية 2014) حيث زاد العدد بنسبة تفوق 100% ، حيث كان العدد 478 منصب سنة 2010 ليرتفع إلى 1806 سنة 2012م . يتبين لنا أن أكثر القطاعات التي ساهمت في خلق مناصب الشغل في الفترة الممتدة من (2010 – 2020) هوقطاع الخدمات بنسبة 20% وهذا بسبب ميول الشباب للاستثمار في قطاع السياحة والفندقة من أجل جلب السواح وتوفير خدمات راقية للزائرين ، يليه قطاع الفلاحة بنسبة 19% ، ثم يليه قطاع الأشغال العمومية وأشغال البناء بنسبة متقاربة لقطاع الفلاحة ، ثم قطاع الصناعة بنسبة 18% لكن الملاحظ أن قطاع الصناعة أحتل الصدارة سنة 2013 بنسبة 25% وذلك راجع للأهمية الكبرى التي أولتها الدولة بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والناشئة وتقديم تسهيلات للشبات من أجل الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة كصناعة المواد الأولية وهذا من أجل النهوض بالقطاع الصناعي ، لتتراجع نسبة منح القروض بعد سنة 2015 وهذا بسبب تراجع احتياطي الصرف وقلة الودائع في البنوك ووضع شروط من أجل الاستفادة من القروض مما أدى التراجع في نسبة خلق مناصب الشغل.

خلاصة الفصل

لقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تقديم مجموعة من القروض لمختلف فئات أفراد المجتمع لتقديم الدعم لهم تكون في شكل مساعدات كانت عبارة عن مشروعات قاموا بإنجازها في مختلف المجالات.

ومن أجل دراسة واقع مساهمة التمويل الأصغر لتحقيق التنمية المحلية قمنا بجمع بيانات ومعلومات من قبل كلا الوكالتين في ولاية جيجل.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع التمويل الأصغر كآلية لتحقيق التنمية المحلية في ولاية جيجل أمكننا أن نستخلص أنه لا يوجد إطار مرجعي متفق عليه لمفهوم التنمية المحلية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، وعليه فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن تتجسد إلا بتوفر التمويل الأصغر، لذلك تطرقنا إلى هذا العنصر باعتباره أداة من أدوات الحد من الفقر.

حيث أصبح التمويل الأصغر يهتم بالطبقات الأكثر فقرا ، ويقوم بتقديم التمويلات اللازمة له، كما أنه يحتل مكانة رائدة في الاقتصاد الإسلامي فمبادئه وأهدافه التنموية جعلت منه من أهم أساليب وآليات تحقيق التنمية المحلية في الدول النامية وخاصة تلك التي غالبيتها تكون مسلمة، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر تقدم نماذج تكافلية وصيغ تمويلية يمكن الاعتماد عليها من أجل تحقيق التنمية المحلية والنهوض بالمجتمعات وتنميتها.

وقد انتهجت الجزائر سياسات وإجراءات لتطوير التمويل الأصغر من أجل الخروج من دائرة الفقر وتطوير اقتصادها، حيث تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال، ومن خلال عرض هذه الدراسة على ولاية جيجل يتضح مدى فعاليتها في الحد من الفقر والتقليل من نسبة البطالة، ودعم أصحاب الدخل المحدود وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر عبر مؤسساتها المصرفية والغير مصرفية الداعمة لها.

نتائج الدراسة

- لقد ساهمت مؤسسات التمويل الأصغر في تقديم خدمات مالية لفقراء حيث أصبحت عبارة عن مجموعة من المنظمات المعنية بتقديم هذه الخدمات وذلك من خلال دعم التنمية المحلية على المستوى المحلي.
- لقد ساهمت مشاريع التمويل الأصغر في التأثير على مؤشرات التنمية المحلية بنسب ضعيفة وذلك من خلال مساهمتها في الحد من الفقر والبطالة ومساعدة الأفراد ذوي الدخل المحدود في المجتمع.
- إن مؤسسات التمويل الأصغر ساهمت في تحقيق الدعم على المستوى المحلي مما شجع على العمل وهذا ما أدى إلى الحد من البطالة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- أثرت مشاريع التمويل على مؤشرات التنمية بنسب ضعيفة جدا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ثانيا: مقترحات الدراسة:

اعتمادا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تنمية وتطوير التمويل الأصغر والتنمية المحلية وهي:

- السهر على مراقبة وسلامة الأجهزة والمعدات الخاصة بالتنمية المحلية.
- على القائمين بالتنمية المحلية أن يتحلوا بالإخلاص في أداء وظائفهم وأعمالهم.
- على الباحثين دراسة موضوع التنمية المحلية والتمويل الأصغر بتحليل محتوى الإحصائيات الصادرة من جهة رسمية.
- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الأصغر وذلك لتغطية نقص الضمانات التي يعاني منها الفقراء وذوي الدخل المحدود والمؤسسات الصغيرة.
- تأسيس شبكات التمويل الأصغر تساهم وتدعم عمليات تطوير هذا القطاع وتحقيق التنمية المحلية.
- قيام الدولة بتوفير الموارد اللازمة والتسهيلات للبنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لكي تقوم بدورها على أكمل وجه، بما يضمن تحقيق التنمية المحلية بها، وذلك من خلال مساعدتها على توسيع هذا النوع من التمويل جغرافيا من خلال إقامة فروع له.

ثالثا: أفاق الدراسة:

من خلال القيام بهذه الدراسة تبين انه لها جوانب مكملة ومتعددة وهامة لا تزال غامضة وفي حاجة للدراسة المعمقة والتي يمكن أن تكون كمقترحات لدراسات أخرى ومن أهمها:

- إستراتيجيات تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر في ظل التحديات ورهانات التنمية المحلية في الدول العربية.
- متطلبات ومساعي التوجه نحو التمويل الأصغر في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا : اللغة العربية

- **الكتب**

1. أيمن ساعاتي: إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998.
2. جمال الذين مغوفل: التنمية المحلية البلدية والولاية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.
3. جمال زيدان: إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع ، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
4. حسين رشوان عبد الحميد: التنمية الاجتماعية ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2009.
5. حسين عبد الحميد، أحمد رشوان: التنمية الاجتماعية ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
6. سامية محمد جابر وآخرون: علم إجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
7. صالح صالحي: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
8. عبد الله محمد طارق الله: تنمية التمويل الإسلامي الأصغر، التحديات والمبادلات الورقية الثانية من حوار السياسات، المعهد الجامعي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2008.
9. عبد الحميد عبد المطلب: التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
10. عبد الحليم عمران: اقتصاديات التمويل الأصغر المفاهيم والمبادئ، التجارب الدولية والمحلية، البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020.
11. عمار بوضياف: الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الثانية، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2007.
12. فؤاد بن غضبان: التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2015.
13. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.

14. مصطفى الجمل هشام: دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوصفي، دراسة مقارنة، مصر، دار الفكر الجامعي، 2006.
15. موسى اللوزي: التنمية الإدارية، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2020.
16. مبلود ولد صديق وآخرون: آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دراسة واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، دار الندوية للنشر والتوزيع، 2015.
17. نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية الأسس والنظريات، التطبيقات العلمية، الأردن، دار زمران للنشر والتوزيع، 2009.

- **المجلات والملتقيات:**

18. سعد الذين عبد الجابر، عمر شحاتة: التنمية المحلية المستدامة، محصلة حتمية كروولوجيا التنمية المحلية في الفكر الاقتصادي، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 03.
19. سي فضيل الحاج وآخرون: إشكالية التنمية المحلية والمعوقات، المجلة الجزائرية، الاقتصاد والإدارة، العدد 09، الجزائر، 2017.
20. عاليا عبد الحميد عارف: إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01 مارس 2009، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
21. علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر: فعالية التمويل الإسلامي في القضاء على الفقر، دراسة حالة السودان واليمن، مجلة الحقيقة، المجلد 11، العدد 02، 2012، الجزئر.
22. يونس فرطاو، علي طهراوي دومة وآخرون: دور التمويل بالغ الصغر في التمويل التنمية المستدامة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 2020، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

- **الملتقيات**

23. حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي: التمويل المحلي للتنمية المحلية، نمادج من اقتصاديات الدول النامية، مداخلة للملتقى الدولي لسياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21-22 نوفمبر 2006.

24. مصطفى عوادي: آليات إقامة المشاريع الصغيرة والصعوبات التي تحد تنميتها وتطويرها، ملتقى حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، يومي: 06-07 ديسمبر 2017.

25. موسى رحماتي، وسيلة السبتي: واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة للملتقى الدولي لتسيير وتمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، ديسمبر، 2004.

- **المذكرات الرسائل والأطروحات:**

26. إيمان أحمد محمد: إدارة المشروعات المتناهية الصغر في مصر، دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

27. بن عثمان شويخ: دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011.

28. رفيق مرسي: الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق، رسالة ماجستير، جامعة المولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

29. صالح ساكري: المعوقات التنظيمية وأثرها على الجماعات المحلية، شهادة ماجستير في علم الإجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، جامعة باتنة، 2005.

30. عبد السلام عبد اللاوي: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

31. محمد مصطفى غانم: واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

32. ياسين بوضامور: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة شركة الوئام للقبائل الصغرى، رسالة ماجستير، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.

33. ياسين حريزي: دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة المقارنات، شهادة ماجستير في علوم التسيير، إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013-2014.

- **المذكرات**

34. جديدي عتيقة: إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة.

35. الحاج أعمر أمحند: معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها، 2010-2014، دراسة حالة بلدية فناية الماثن بولاية بجاية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، بجاية، 2014-2015.

36. عبد الناصر بوغرزي: إدارة التنمية المحلية في الجزائر، بلدية تيكشار، برج بوعريريج، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2015.

37. محسن يخلف: دور الجماعات في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2014.

38. يمينة طالبي: الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.

- **الأطروحات**

39. خنفري خيضر: تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011.

40. عثمان علام: تمويل التنمية في الدول الإسلامية، حالة الدول الأقل نموا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

41.كندا هندة سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على وتوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013.

42.ياسين العايب: دور القرض المصغر في تحقيق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1999-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

- **المواقع الإلكترونية**

43.سليمة لدغش، دور المجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية، أطلع عليه في الموقع تاريخ التصفح 2015/02/15.

44.مفهوم التمويل المتناهي الصغر ومسؤولية الجهات المانحة الموقع الإلكتروني يوم 15 مارس 2022- https://www.rowadalaamal.com.

45.مختار رابحي: الدولة ومسؤولية التنمية المحلية، أطلع عليه في الموقع، بتاريخ: 2008/02/12 https://www.elhiwardz .com eontribution/73764 html.

46.الموقع الرسمي للوكالة: https://engm.dz

47.الموقع الرسمي للوكالة: https://www.aned.dz

ثانيا: باللغة الإنجليزية

48. Anrae joyol, le developpement local, paris,2002.

49. Danis wailat, comportemeuts spatians et edition economics paris, 1986.

الملخص:

يساعد التمويل الأصغر في إنشاء المؤسسات الصغيرة بدعمه للمشاريع الصغيرة التي تعتبر سببا في إنطلاقه بالنمو في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية، وذلك يساعد على العمل في تحقيق التنيمة المحلية عن طريق توفير مناصب الشغل والمساهمة في الحد من الفقر والبطالة والدفع بعجلة التنمية إلى الأفضل خاصة في الدول النامية.

ولذلك استهدفت هذه الدراسة مدى مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية جيجل، من خلال دراسة مساهمة كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن التمويل الأصغر في الولاية ساهم في تحقيق بعض النجاحات، إلا أنه مازالت تواجهه عدّة صعوبات وعراقيل وتحديات يستوجب التغلب عليها.

الكلمات المفتاحية التمويل الأصغر، التنمية المحلية، ANGEM, ANDE.

Abstract:

Microfinance helps in the establishment of small enterprises by supporting small projects, which are the reason for its launch of growth in all fields, especially the economy.

Therefore, this study targeted the extent to which microfinance contributes to achieving local development at the level of Jijel state, by studying the contribution of the National Agency for the Management of Microcredit and the National Agency for Entrepreneurship Support and Development.

One of the most important findings of this study is that microfinance in the state has contributed to achieving some successes, but it still faces many difficulties, obstacles and challenges that must be overcome.

Keywords: microfinance, local development, ANGEM, ANDE.